



﴿...وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾

سورة طه، الآية (١١٤)

مفاهيم سياسية معاصرة (١)

نحو وعي سياسي متقدم

د / بهاء الدين مكاوي

٢٠١٨م

فهرسة المكتبة الوطنية أثناء النشر - السودان

320.1 بهاء الدين مكاوي محمد قيلي . 1965

ب. م

مفاهيم سياسية معاصرة (1) نحو وعي سياسي متقدم /

بهاء الدين مكاوي محمد قيلي - الخرطوم : ب. م. محمد قيلي ، 2018 .

72 ص ، 24 سم

ردمك 8 - 154 - 1 - 99942 - 978

1. السياسية . نظريات

أ. العنوان

إهداء

الى أمي ...
وفاءً، وعرفاناً، وحباً

الفهرس

م	المقال	رقم الصفحة
١	اية قرانية	١
٢	اهداء	٥
٣	شكر وعرفان	٧
٤	السياسة	٩
٥	الدولة	١٧
٦	الدستور	٢٥
٧	المجتمع المدني	٢٩
٨	الأحزاب السياسية	٣٣
٩	جماعات المصالح	٤٣
١٠	الرأي العام	٤٩
١١	التنشئة السياسية	٥٣
١٢	المؤسسية والحكم الصالح	٦١

شكر و عرفان

انتهز هذه الفرصة لاتقدم بوافر الشكر والعرفان لاستاذي الفاضل الاستاذ الدكتور / حسن سيد سليمان الذي علمني الدروس الاولى في علم السياسة ، وأفاض علي من فيض علمه الغزير في كافة مراحل تعليمي الجامعي ، وأشرف علي رسالتي للماجستير ، وكان قدوة لي في حياتي العلمية والعملية، فأسأل الله تعالى ان يسبغ عليه نعمة الصحة والعافية ، وأن ينفع به وبعلمه ، وأن يجعل ما قدمه لطلبة العلم في ميزان حسناته ، فما شرعت في توضيح مفهوم من المفاهيم التي وردت في الكتاب ، الا وكانت صورته حاضرة في ذهني ، أتذكر ما كان يقوله لنا حول هذا المفهوم في قاعات الدراسة فانطلق من مقولاته اساساً لشرح المفهوم .

ووافر شكري وتقديري لالاخ الاستاذ كمال الدين محمد عثمان الباحث بمركز العلاقات الدولية بالخرطوم على جهوده الحثيثة التي بذلها من أجل ان يرى هذا الكتاب النور ، فأسأل الله تعالى أن يتقبل منه ، وأن يجزيه عن ذلك خيراً كثيراً .

والشكر أجزله لاسرتي الصغيرة : زوجتي أم علي ، وابنائي : علي ، وترتيل، وبيان، مكايي ، فقد اقتطع تأليف الكتاب جزءاً مقدراً من الوقت الذي كنت سأمضيه معهم، فصبروا ، ولم يتذمروا ، بل ساهموا في طباعة المسودة فرحين مغتبطين ، فلهم مني وافر الشكر والتقدير والامتنان والمحبة .

مقدمة

الحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه ، وبعد

هذا هو الكتاب الأول في سلسلة (مفاهيم سياسية معاصرة) . تطمح هذه السلسلة الى افادة كل فئات المجتمع من السياسيين والاعلاميين وقادة الرأي ، الى المهتمين بالشأن السياسي بشكل عام ، والاشخاص العاديين بمستوياتهم التعليمية و الثقافية المختلفة ، وتسعى هذه السلسلة - التي ستتوالى تبعاً ان شاء الله تعالى - الى اعطاء فكرة عامة ولكنها واضحة حول مختلف الموضوعات السياسية التي يحتاج لها الممارسون للسياسة في مختلف المستويات ، وتلك التي يحتاج لها العاملون في مجال الاعلام والرأي العام ، فهي تسعى الى ايراد التعريفات العلمية للظواهر السياسية التي يتم تناولها في هذه السلسلة من أجل تكوين أرضية مشتركة للعاملين في الحقل السياسي حتى لا تختلط المفاهيم وتضيع المعاني بسبب الاختلاف في فهم المصطلحات التي يستخدمونها أو العبارات التي يتحدثون بها .

في ذات الوقت تسعى السلسلة جاهدة الى تبسيط المصطلحات وتيسير المفاهيم المطروحة حتى تكون واضحة جلية للاشخاص العاديين الذين ليس لديهم المام كاف بمصطلحات السياسة وتعقيداتها، وذلك من خلال استخدام العبارات السهلة والمباشرة لتوصيل المعنى المراد.

تتوخى السلسلة التركيز على المفاهيم السياسية المستخدمة على نحو واسع بهدف شرحها وتحديد مدلولاتها، وتركز على تناول القضايا الأكثر حضوراً في مجتمعاتنا، فضلاً عن المفاهيم العصرية الحديثة في المجالات السياسية العالمية والاقليمية فتتناولها بالشرح والتوضيح.

وبسبب اختلاف الموضوعات المطروحة، فقد يشتمل الكتيب الواحد منها على موضوعات مختلفة (محلية، واقليمية وعالمية) ، لكن الكاتب يسعى الى ان يكون الكتاب مترابطاً بابرار القواسم المشتركة بين الموضوعات المطروحة بأسلوب ميسر وبسيط ،

كما قد يقتضي الامر في بعض الحالات اضافة بعض الملاحق في نهاية الكتيب لتوضيح الفكرة وتعميقها وربطها بالواقع العملي، ويأمل الكاتب ، وهو يستجمع خبرة عشرين عاماً قضاهها في التدريس الجامعي والاشراف على رسائل الدكتوراة والمجستير والبحث العلمي ، ان تكون هذه السلسلة اضافة حقيقية تستفيد منها اكبر شريحة من المهتمين بالسياسة ودهاليزها في العالمين العربي والإسلامي .

نسأل الله تعالى ان يوفقنا لهذا الامر، وان ينفع به ، ، وان يغفر لنا خطأ الكلمة ونلل الرأي ، انه هو العفو الغفور .

المؤلف

(١)

السياسة

تخيل الآتي

أنت سياسي ومرشح لمنصب سياسي رفيع ضد خصم سياسي عتيد ، وتم تنظيم مناظرة حاشدة بينك وهذا المرشح ، وبدأت المناظرة ، وطلب مدير الجلسة من خصمك أن يبدأ النقاش ، فابتدره بسؤالين على النحو التالي :-

الخصم (موجهاً حديثه لك) : طبعاً أنت سياسي .. أليس كذلك ؟
أنت : طبعاً !! .

الخصم : هل يمكن أن تحدثني عن مفهوم السياسة ؟

.....

إنته .. ربما تكون عدم قدرتك على تقديم إجابة متماسكة على هذا السؤال - الذي يبدو بديهياً في نظر الحاضرين - سبباً في اخفاقك في الانتخابات وتقدم خصمك وفوزه !!!!

لماذا ؟ لأنك قدمت نفسك على أنك (سياسي) ولكنك لم تبرهن (بصورة مقنعة) إدراكك لمعنى السياسة ، ويعتقد الحضور أن هذا سؤال سهل ، وإجابته ينبغي أن تكون واضحة خاصة بالنسبة لك (كسياسي) وهي نقطة سيستخدمها خصمك ضدك .

الآن أسألك بصراحة شديدة ، هل كنت مستعداً للإجابة على هذا السؤال ؟ ، هل سألت نفسك يوماً ما عن معنى السياسة ؟ !!

الآن دعني أقول لك الآتي : يقول أحد علماء السياسة المرموقين : « يجد البعض في مفهوم السياسة بساطة واضحة من الوهلة الأولى ، فهو من أكثر المفاهيم تداولاً وانتشاراً بين الناس مثله مثل الرياضة أو الفن أو الحب يعرفها الناس ويتحدثون عنها بكثرة ، ولكنهم قد لا يستطيعون تقديم تعريف محدد لها » .

ولكن اذا كنت سياسياً محترفاً ، أو صحافياً متخصصاً في الشؤون السياسية ، أو مثقفاً مهتماً بمناقشة الأوضاع السياسية في مجتمعك ، فانت بحاجة إلى معرفة هذا المفهوم جيداً .

فما المقصود بالسياسة ؟؟؟؟

تعريف السياسة :

سوف يتم التطرق في هذا الجزء الى معنى السياسة من الناحيتين : اللغوية والاصطلاحية

(أ) السياسة لغة :-

جاء في لسان العرب لابن منظور ان السياسة مصدر للفعل ساس يسوس ، وساس الأمر سياسة: قام به ، وسوسه القوم: جعلوه يسوسهم (١)

يقول الفيروزآبادي- صاحب القاموس المحيط - سست الرعية سياسة، أي أمرتها ونهيتها (٢) وقال ابن حجر: يسوس الشئ أي يتعهده بما يصلحه (٣)

والسياسة فعل السائس الذي يسوس الدواب سياسة ، أي يقوم عليها ويروضها ، والوالي يسوس الرعية أي يأمرهم (٤)

وجاء في الحديث النبوي الشريف «كان بنو اسرائيل يسوسهم أنبياءهم» أي يتولون أمورهم كما يفعل الولاة بالرعية.

كما وردت كلمة سياسة ومشتقاتها في شعر العرب ، تقول الخنساء :

ومعاصم للهالكين

وساسة قوم محاشد

ويقول ابو العلاء المعري :

يسوسون الأمور بغير عقل

فينفذ أمرهم ويقال ساسة

وقال الحطيئة :

يسوسون أحلاماً بعيداً أناتها

وإن غضبوا جاء الحفيظة والجد

وبشكل عام يمكن القول إن السياسة في اللغة العربية تشير إلى معنى الرياسة والقيادة والذكاء والفطنة والكياسة والدهاء .

أما مصطلح السياسة في اللغات الغربية ومنها الانجليزية «Politics والفرنسية «Politique فهو مشتق من ثلاث كلمات لاتينية هي:

(١) «Polis وتعني المدينة ، وقد كانت المدينة هي الوحدة السياسية في اليونان القديمة ، حيث عرفت اليونان آنذاك ما أطلق عليه اسم دولة المدينة City – State .»

(٢) Politica وتعني الأشياء السياسية والمدنية النظرية ، وكل ما إذا ذكر تبادر إلى الذهن معنى السياسة كالدستور والحكومة والسيادة وغيرها من الكلمات .

(٣) Politike وتعني السياسة كفن او ك ممارسة يقوم بها السياسيون . (٥)
كذلك يميز العلماء بين مصطلح السياسة المعرف بالألف واللام والذي تقابله كلمة «Politics» ومصطلح سياسة المجرد من الألف واللام والذي تقابله كلمة «Policy» لان الأخير يشير الى ما تصنعه الدولة وتنفذه من خطط وبرامج عمل ، كان نقول سياسة خارجية «Foreign Policy» و سياسة مالية «Financial Policy» وسياسة اجتماعية «Social Policy» و سياسة اقتصادية «Economic Policy» وتشكل - مجتمعة - سياسات «Policies» الدولة ، وتمثل الجوانب العملية الهادفة الى تحقيق غايات الدولة (٦) .

(ب) السياسة اصطلاحاً :-

أولاً : في الفكر الغربي :

هناك اختلافات واسعة بين العلماء والمفكرين الغربيين حول تعريف معنى السياسة من الناحية الاصطلاحية ، ولا يمكن لأي باحث واحد أن يحصي التعريفات الواردة بشأن السياسة لكثرتها وتباين اتجاهات القائلين بها ، وحينما يتم استعراض الاراء المختلفة حول السياسة ، يلاحظ المرء أن هناك اختلافات واسعة حول المفهوم ، لكنها تعني - كقدر مشترك بين المفكرين - كل ما يتعلق بالدولة والسلطة الحاكمة وعلاقتها بالمواطنين ، ولكن من منطلقات مختلفة ، ومتعارضة في بعض الاحيان ، وما ذلك إلا بسبب اختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها كل مفكر إلى الموضوع ، ومنطلقه نحو دراسته . لكن ، ورغم الاختلافات الواسعة حول هذا الموضوع ، وتشعب الاراء حوله ، يمكن التمييز بين الاتجاهات التالية في تعريف السياسة :

الاتجاه الأول : السياسة هي فن الحكم :

طبقاً لهذا الاتجاه ، فإن السياسة هي فن حكم الناس ، وهو اتجاه قديم برز في كتابات اليونانيين القدماء من أمثال: سقراط وإفلاطون ، ، حيث يرى سقراط ٤٦٩-٣٩٩ ق.م (أن « السياسة هي فن الحكم والسياسي هو الذي يعرف هذا الفن » . وبالتالي فإن السياسة عند سقراط هي (فن) يتفاوت الناس في كسبهم منه ، فمنهم السياسي البارع الذي يجيد هذا الفن ، ومنهم من لا يجيده ، بينما يرى افلاطون (٤٢٨-٣٤٧ ق.م) ان (السياسة هي فن حكم الافراد برضاهم ، والسياسي هو الذي يعرف هذا الفن) .

يلاحظ ان هذا الاتجاه يركز - بشكل مباشر - على ما يعرف اليوم في الادبيات السياسية بالرضا الشعبي «Popular Consent» ، حيث أكد هذا الاتجاه على ان الحكم يكون برضاء المحكومين وليس عن طريق القوة ، ولا غرو في ذلك فقد عاش هؤلاء المفكرون في كنف الديمقراطية الاثينية ،

وشاركوا في حياتها العامة ، وأسهموا في تطويرها ، وكانت لهم فيها صولات وجولات .

الاتجاه الثاني : السياسة هي الصراع على الحكم :

يرى اصحاب هذا الاتجاه ان السياسة هي صراع مستمر بين الافراد والجماعات من أجل الوصول الى السلطة ، فقد قال هانز مورجنثاؤ (١٩٠٤-١٩٨٠) إن (السياسة هي مجال السلطة والعمل السياسي هو الكفاح من أجل القوة) (٧) .
بينما يرى ميكافيللي (١٤٦٩-١٥٢٧) « ان السياسة ما هي الا معركة ، بل هي معركة مستمرة تتمثل في الصراع على القوة» (٨) .

وكذلك يرى اغلب الاشتراكيين ان السياسة تعني الصراع، فعلى سبيل المثال يعرفها تروتسكي (*) على انها : النشاط الاجتماعي المرتبط على نحو وثيق بالكفاح من أجل السلطة . وهي عند جورج كلاوس «صراع بالدرجة الاولى بين الطبقات حول السلطة الاقتصادية والدولية يهدف الى استخدام سلطة الدولة لتحقيق المصالح الطبقية وصيانتها والدفاع عنها» (٩) .
ومع ذلك فان بعض الاشتراكيين من امثال روبرت أوين وفورييه برودون ، رغم ايمانهم بالصراع الطبقي ، فانهم يرفضون فكرة الصراع السياسي ويعولون على التدابير الاقتصادية

الاتجاه الثالث : السياسة هي النفوذ السلطوي :

طبقاً لهذا الاتجاه ، فإن السياسة هي السعي للسلطة من أجل بسط النفوذ ، وعلى الرغم من الاتفاق حول هذا الهدف (بسط النفوذ) ، الا ان هناك اختلافاً حول الهدف من بسط النفوذ ، فبينما يرى البعض انه لتحقيق مصالح ذاتية ، يرى اخرون ان الهدف هو السعي لتلبية احتياجات المجتمع ، وتحقيق الصالح العام .

الاتجاه الرابع : السياسة هي فن الخداع :

يرى البعض ان السياسة هي « فن حكم البشر عن طريق خداعهم » وان السياسة هي المكر والخداع والمساومة ، والسياسي هو الذي يجيد المكر والخداع ، وكلما كان السياسي مخادعاً ، كلما كان ناجحاً وقادراً على الاحتفاظ بالسلطة لفترة أطول (١٠) .

ثانياً: السياسة في الفكر الاسلامي :

يختلف المفهوم الاسلامي للسياسة عن المفهوم الغربي لها ، لأن السلطة في الاسلام ليست غاية بذاتها ، وانما هي وسيلة لحمل المجتمع المسلم على مقتضى الشرع . يقول العلامة عبد الرحمن بن خلدون إن السياسة ثلاثة انواع :

١- السياسة الطبيعية : وتعني حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة بما يحقق الاستبداد والمصالح الفردية .

٢- السياسة العقلية : وهي حمل الناس على مقتضى النظر العقلي بما يحقق مصالحهم ويدفع عنهم الضرر في الدنيا.

٣- السياسة الشرعية : وتعني حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي بما يحقق مصالحهم الدنيوية والاخرية معاً، ويحصل نفع هذه السياسة في الدارين (١١) .

يقول شهاب الدين بن أبي الربيع المتوفى عام ٢٢٧ هـ الموافق ٨٤٢ إن السياسة هي (القيام بأمر الناس وتدبير أحوالهم بالدين القيم والسنة العادلة) (١٢).

يعرفها الإمام الغزالي رحمه الله بأنها (صلاح الخلق عن طريق إرشادهم إلى الطريق المستقيم المنجي في الدنيا والمؤدي إلى الآخرة) (١٣).

ومما تجدر الإشارة اليه هو ان الاسلام - يقول الدكتور محمد عمارة - لم يتعرض للتفصيلات في شكل الحكم الاسلامي ، ولم يحدد شكلاً معيناً للحكم باعتباره نموذج الدولة الاسلامية ، وانما ترك ذلك للمسلمين - في اطار الوصايا الكلية المقررة في الدين - لاستنباط شكل الحكم الذي يناسب ظروف الزمان والمكان الذي يعيشون فيه.

يقول الامام ابن القيم - رحمه الله - ان السياسة هي « ما كان الناس معه اقرب الى الصلاح وابتعد عن الفساد ، وان لم يشرعه رسول ولا نزل به وحى ، فاذا قامت امارات الحق وبرزت ادلة العدل واسفر صبحه باي وجه فثم شرع الله ودينه ورضاه وامره ، فالطرق أسباب ووسائل لا تتراد لذواتها ، وانما المراد غايتها التي هي المقاصد » (١٤).

ولان الاسلام لم يتعرض للتفصيلات ، فان عملية تطبيق الحكم الاسلامي هي مسألة اجتهادية قابلة للخطأ والصواب ، وارااء الحاكم - كبشر مجتهد - قابلة للاخذ والرد والتعديل بالحذف والاضافة ، وهي ليست مقدسة لانها اجتهاد بشري .

والاسلام يؤكد على الشورى ، ويدعو لتقديم النصح للحكام ، ويجعل الاستماع الى اراء المحكومين واجباً على الحكام ، وقد جاء في القرآن الكريم « وشاورهم في الامر) ، وقد مارس الرسول صلى الله عليه وسلم الشورى حتى قال عنه ابوهريرة « لم يكن أحد أكثر مشورة لاصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم » ويقول ابن تيمية « لا غنى لولي الامر عن المشاورة فان الله تعالى أمر بها نبيه » .

كما ان الحاكم في الدولة الاسلامية لا ينوب عن الله ، كما تقول بذلك النظريات الشيوقراطية التي ظهرت في الغرب ، بل عن الشعب . يقول الامام محمد عبده ان « الامة او نائب الامة هو الذي ينصبه ... فهو حاكم » مدني « من جميع الوجوه » .

وهناك خلاف بين الفقهاء حول وجوب نصب الامام ، فبينما يرى فريق بان امر تولية الخليفة

واجب شرع لاجتماع الصحابة والتابعين على تولية الخليفة ، ولان تولية الخليفة يتوقف عليها صلاح الرعية وحفظ كيان الامة ، يرى فريق اخر ان الخلافة غير واجبة شرعاً حيث لم يرد للخلافة بهذا المعنى ذكر في القرآن الكريم ، ولم يتعرض لها الحديث النبوي ، لكن الرأي الأول - يعتقد الكاتب - هو الأرجح لان الله سبحانه وتعالى قد فرض على المسلمين من الواجبات ما يتعذر القيام به دون وجود الدولة مثل : إقامة الحدود ، والقصاص ، والدفاع عن العقيدة ، ورعاية المصالح الاسلامية بصورة عامة .

لقد أدرك علماء الاسلام أهمية السلطة في المجتمع المسلم فقال الماوردي « يجب اقامة خليفة يكون سلطان الوقت وزعيم الامة ليكون الدين محروساً بسلطانه ، والسلطان جارياً على سنن الدين واحكامه » . ويقول ابن تيمية « ان ولاية أمر الناس من اعظم واجبات الدين ، بل لا قيام للدين ولا الدنيا الا بها » . لقد دعا الامام علي الى اقامة السلطة حتى لو كانت فاجرة فقال : « لا بد للناس من امارة ، برة كانت او فاجرة » ، فقليل يا امير المؤمنين : « هذه البرة عرفناها ، فما بال الفاجرة ؟ » قال : « تقام بها الحدود ، وتأمين بها السبل ، ويجاهد بها العدو ، ويقسم بها الفئ » (١٥) .

الهوامش والمراجع :-

- (١) ابن منظور، لسان العرب ، ج٦ ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ٤٢٩ .
- (٢) الفيروز ابادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي ، القاموس المحيط (الجزء الثاني) فصل السين والشين ، ص ٢٢٠ .
- (٣) قحطان أحمد سليمان الحمداني ، الاساس في العلوم السياسية ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٤ ، ص ١٥ .
- (٤) المرجع السابق نقلاً عن : الخليل بن أحمد الفراهيدي ، كتاب العين ، ج ٧ ، تحقيق مهدي المخزومي وابراهيم السامرائي ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٤ م ، ص ٣٣٦ .
- (٥) حسن سيد سليمان ، المدخل للعلوم السياسة ، دار جامعة افريقيا العالمية للطباعة ، الخرطوم ، ٢٠١٠ ، ص ٥ .
- (٦) المرجع السابق ص ٩
- (٧) Hans Morgenthau. Politics Among Nations , Alfred Knopf. New York. 5th ed., 1975. P. 82
- (٨) حورية توفيق مجاهد ، الفكر السياسي من افلاطون الى محمد عبده ، مكتبة الانجلو

- المصرية ، القاهرة ، الطبعة السادسة ، ٢٠١٣ ، ص ٣١٠ .
- () اسمه الحقيقي ليف دافيدوفيتش بروناشتاتين ، ولد في أوكرانيا في ٢٥ أكتوبر ١٨٧٩ في عائلة يهودية ، وهو ماركسي بارز واحد قادة الثورة البلشفية وعضو المكتب السياسي في الحزب البلشفي ومؤسس الجيش الأحمر ، عمل في هيئة تحرير صحيفة أسكرا (الشرارة) ، كما أسس مجلة برافدا (الحقيقة) في فينا (١٩٠٧ - ١٩١٤ م) . بعد وفاة لينين اختلف مع ستالين وطرده من البلاد ، اغتيل في المكسيك في ٢١ أغسطس م ١٩٤٠ .
- (٩) محمد علي محمد ، أصول الاجتماع السياسي : السياسة والمجتمع في العالم الثالث ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ١٧ .
- (١٠) مجموعة من اساتذة الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، مبادئ العلوم السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٤ .
- (١١) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، تحقيق الاستاذ درويش الجويدي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ١٨٩ .
- (١٢) شهاب الدين أحمد بن محمد بن ابي الربيع ، سلوك المالك في تدبير الممالك ، تحقيق عبد العزيز بن فهد بن عبد العزيز ، دار العاذرية للنشر والتوزيع ، الرياض ، الطبعة الاولى ٢٠١٠ ، ص ٧-٨ .
- (١٣) ابو حامد الغزالي ، فاتحة العلوم ، مكتبة الجندي ، ١٣٢٢هـ ، ص ٦ .
- (١٤) بن قيم الجوزية ، محمد بن ابي بكر بن ايوب الزرعي ، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، تحقيق دكتور محمد جميل غازي ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ١٥ .
- (١٥) محمد عمارة ، الدولة الاسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية ، دار الشروق ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٤٣ .

(٢)

الدولة

من منا لا يعرف الدولة؟

إذا كنت ممن يحرصون على سماع الاخبار السياسية ، فربما تسمع كلمة دولة عشرات المرات في اليوم الواحد ، وانت تعيش في دولة تعرف اسمها جيداً وتكن لها الحب والوفاء وتدين لها بالولاء ، ومستعد للتضحية من اجلها ... انت ، اذن ، تعرف الدولة معرفة مؤكدة لا يتسرب اليها الشك ..

وبالتأكيد فانك لم تجد صعوبة في فهم نشرات الاخبار والتحليلات السياسية بسبب انك لم تفهم كلمة الدولة التي ترد مراراً في نشرة الاخبار!

ولم تشعر بالحاجة الى السؤال عن معنى الدولة ، أو الحاجة للرجوع الى القواميس والمعاجم وكتابات المختصين لتعرف ما هي الدولة !!

ولكن ... اذا طلب منك تقديم تعريف علمي قانوني للدولة هل تستطيع ذلك؟ هل وقفت - من قبل - على تعريفات علمية للدولة متفق عليها بين اهل العلم؟

اذن ... ما هي الدولة؟

أولاً: الدولة لغة :

دال يدول ، دَوْلًا ودَوْلَةً ، فهو دائل بمعنى : دَارَ ، انْقَلَبَ ، انْتَقَلَ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ ، وَدَالَتْ لَهُ الدَّوْلَةُ : صَارَتْ لَهُ . ويقال دالت على القوم أي دارت عليهم ، كقوله تعالى ” وتلك الايام نداولها بين الناس ” (سورة ال عمران الاية ١٤٠) ، أي نجعلها لهؤلاء مرة وللاولئك مرة أخرى ، والدولة (بضم الدال) تعني الشيء المتداول ، كقوله تعالى : ” مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ” (سورة الحشر الاية ٧٧).

أما في اللغات الاوربية فان كلمة (State (في الانجليزية ، وEtat) في الفرنسية ، فتشير الى مفهوم وضع (Status) كوضع اجتماعي (Status) مثلاً ، وهو تشير بشكل عام الى معنى الاستقرار والسكون (Static) والثبات بعكس مفهوم الدولة في اللغة العربية الذي يشير الى مفهوم التغير والتحول والحركة .

ثانياً : الدولة اصطلاحاً :

اختلف العلماء اختلافاً كبيراً حول تعريف الدولة من الناحية الاصطلاحية ، حيث نظر كل منهم للدولة من زاوية مختلفة مما قاد إلى ظهور عدد لا يدخل تحت حصر من التعريفات ، فعلى سبيل المثال عرفها نيكولا ميكافيللي ، وقد قيل انه أول من استخدم لفظ الدولة ، بانها «كافة القوى التي يمكن ان تمارس سلطة على الأفراد ، وهي إما أن تكون جمهوريات أو إمارات» كما عرفها الفيلسوف السويسري بلننتشلي «Bluntschli» على انها « جماعة من الافراد يعيشون بصفة مستمرة على أرض واحدة بينهم طبقة حاكمة واخرى محكومة » وعرفها الفقيه الفرنسي بارثلمي «Barthelemy» على انها « مجتمع منظم ، يخضع لسلطة سياسية ، ويرتبط باقليم معين» وهذا التعريف قريب من تعريف جورج واشنطن الذي عرف الدولة على أنها « شعب منظم، خاضع للقانون ، يقطن أرضاً معينة »

وعرفها بطرس غالي ومحمود خيرى عيسى بانها « مجموعة من الافراد ، يقيمون بصفة مستمرة في اقليم معين ، وتسيطر عليهم هيئة منظمة استقر الناس على تسميتها الحكومة » بناء على ما تقدم من تعريفات ، ومن غيرها من التعريفات التي وردت بشأن الدولة والتي لا يسمح المقام بايرادها كلها ، يمكن القول بان الدولة هي جماعة بشرية باعداد مقدرة تعيش بصورة دائمة على اقليم محدد، وتخضع لسلطة سياسية حاكمة تنظم أمورهم .

ثانياً : أركان الدولة :

فشل العلماء والمفكرون في الاتفاق على تعريف موحد للدولة من الناحية القانونية ، لكنهم اتفقوا على العناصر الرئيسة التي تتألف منها الدولة وهي : الجماعة البشرية ، والاقليم المحدد والسلطة الحاكمة والسيادة . وسنقف في الصفحات القادمة - بشئ من التفصيل - على هذه الاركان الاربعة .

أولاً : السيادة :-

بالإضافة الى العناصر الثلاثة السابقة اضاف فقهاء القانون عنصراً رابعاً وهو السيادة وتعني السيادة السلطة العليا المتحررة من اي سيطرة داخلية او خارجية ، وللسيادة جانبان هما : أ/ السيادة الداخلية بمعنى سلطة الدولة المطلقة على كل الافراد والجماعات داخل حدودها . ب/ السيادة الخارجية : بمعنى استقلال الدولة عن اي سيطرة خارجية وحققها في التمثيل الدبلوماسي وعضوية المنظمات الدولية والاقليمية .

ومن خصائص السيادة انها :

مستقلة وغير مرتبطة بإرادة الغير.

دائمة بدوام الدولة وملزمة لها .
غير مجزأة وغير قابلة للتقسيم .
شاملة لكل الاقليم والشعب عدا ما يستثنى منها وفقاً للمعاهدات كالعثات الدبلوماسية وموظفي المنظمات الدولية .
لا يمكن التنازل عنها لاية دولة الا في حالة الاتحاد او الانضمام الى دولة اخرى .
سيادة اصيلة لا تستمد من سيادة اخرى في الخارج .
سامية تعلو على جميع السلطات .
معترف بها من قبل الدول الاخرى بعضه او كله .
انها نسبية وليست مطلقة بسبب ارتباط الدول مع بعضها بالأحلاف والاتفاقيات والاشتراك في المنظمات الدولية والاقليمية .
وتتضمن سيادة الدولة حق الاعتراف بها من قبل الدول الاخرى وكذلك المنظمات الدولية، ويتخذ الاعتراف احدى الصورتين التاليتين :

الاعتراف الصريح : حيث تقوم الدولة التي تريد الاعتراف بالدولة الجديدة باصدار تصريح او بيان تعلن فيه اعترافها بالدولة الجديدة .

الاعتراف الضمني : حيث تقوم الدولة بتصرف يفهم منه اعترافها بالدولة الجديدة دون ان تصدر تصريحاً بذلك كاستقبال البعثة الدبلوماسية للدولة الجديدة او ارسال بعثتها الدبلوماسية الى الدولة الجديدة او استقبال رئيس الدولة الجديدة على طريقة استقبال الرؤساء الى غير ذلك مما يعني - ضمناً - الاعتراف بالدولة .

ثانياً : الجماعة البشرية :-

ويطلق عليها عدة تسميات مثل : الشعب ، السكان ، المواطنين ، وهي - اي الجماعة البشرية - اهم اركان الدولة لانه لا يمكن تصور وجود دولة دون سكان، وعلى الرغم من ذلك ، فانه لا يوجد اتفاق على حد أدنى من السكان لقيام الدولة ، لكن المتعارف عليه هو ان يكون العدد ” مناسباً “لتصريف شؤون الدولة .

الا أن الشائع هو انه كلما زاد عدد سكان الدولة ، كلما زادت قوتها وتعززت - من ثم - مكانتها الخارجية ومركزها بين الدول ، وأوضح الامثلة على الدول الكبيرة من حيث السكان: الصين ، وروسيا ، والولايات المتحدة ، حيث يبلغ سكان كل منها مئات الملايين ، ويزيد سكان الصين على المليار نسمة ، وكل الدول المذكورة هي دول عظمى ومحورية في النظام الدولي .
لكن هناك من يؤكد على ان زيادة السكان لا تقود تلقائياً وبصورة منفردة الى قوة الدولة ، وانما

لا بد من توافر شروط معينة حتى تكون لكثرة عدد السكان تأثير ايجابي منها:

- ١- تناسب اعداد السكان مع الموارد الطبيعية الموجودة داخل الدولة .
- ٢- القدرة الانتاجية للمواطنين بحيث تكون حصيلة انتاجهم أكبر من استهلاكهم .
- ٣- وجود درجة معقولة من الانسجام والتماسك الاجتماعي بين المواطنين مع توافر رغبة في العيش المشترك .

يقول علماء الاجتماع والسياسة إن الوضع الامثل هو الدولة - الأمة «Nation - State» والتي تتميز بوحدة الاصل العرقي للسكان ووحدة الدين واللغة والمصالح ، بالاضافة الى التاريخ المشترك والامال المشتركة والرغبة في العيش المشترك .

لكن هذا الوضع الامثل الذي طالما تحدث عنه العلماء والمفكرون ، لم يتحقق على ارض الواقع الا نادراً . لقد أشارت دراسات أجريت في مطلع سبعينيات القرن الماضي الى أن الدول المتجانسة لا تتجاوز كثيراً ال ٩٪ من مجموع دول العالم .

وفي الواقع ، فان التجانس السكاني ليس شرطاً لقيام الدولة ، وسواء تميزت الدولة بالتوحد في الجوانب العرقية والثقافية ام تميزت بالتعددية في هذه الجوانب ، فان أفراد الدولة يرتبطون برابطة سياسية وقانونية ، وتقوم العلاقة بينهم على أساس المواطنة .

ثالثاً : الاقليم المحدد :

لا يمكن -كذلك- الحديث عن دولة دون وجود اقليم لهذه الدولة يقيم عليه سكانها بصورة مستمرة ، وتمارس الدولة سيادتها في نطاقه .

وكما لا يشترط عدد معين من البشر لقيام الدولة ، لا تشترط مساحة معينة لاقليم الدولة وانما فقط ان يكون الاقليم كافياً لاقامة السكان ، فقد تكون مساحة الدولة شاسعة كروسيا وكندا والولايات المتحدة والصين ، أو ضيقة مثل الفاتيكان وموناكو . كذلك لا يشترط ان تكون اراضي الدولة متصلة ، فهناك بعض الدول التي تكون اراضيها غير متصلة في وحدة واحدة كما في بريطانيا وماليزيا واندونيسيا وغيرها .

ويشتمل اقليم الدولة على الآتي :-

الاقليم الارضي :

ويقصد به رقعة الارض اليابسة التي يقيم عليها السكان ، ويجب ان تكون لهذا الاقليم حدود واضحة تفصله عن أقاليم الدول الاخرى ، ويمكن ان تكون هذه الحدود طبيعية كالجبال والبحار والمحيطات ، أو صناعية كالاسلاك الشائكة والاسوار وأبراج المراقبة ، كما يمكن ان تحدد بخطوط وهمية .

الاقليم المائي :

بالإضافة الى الاقليم الارضي يشمل اقليم الدولة الانهار والبحيرات الداخلة في حدودها ، واذا وجد نهر يجري بين أكثر من دولة ، توزع مياهه بين الدول المعنية بموجب اتفاقية او معاهدة ، ويكون لكل دولة - حينئذ - نصيب من مياه هذا النهر .

بالإضافة الى هذا ، تمتد ملكية الدولة وسيادتها لتشمل جزءاً من البحار المتاخمة لحدودها الى مدى معين ، وتسمى هذه المساحة بالبحر الاقليمي . لقد جاء في المادة الثانية من اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار الاتي :

أ- تمتد سيادة الدولة الساحلية خارج اقليمها البري ومياهها الداخلية ، او مياهها الارخبيلية ان كانت دولة ارخبيلية الى حزام بحري ملاصق يعرف بالبحر الاقليمي .

ب- تمتد هذه المساحة الى الحيز الجوي فوق البحر الاقليمي وكذلك الى قاعه وباطن ارضه .
كما جاء في المادة الثالثة من الاتفاقية انه ” لكل دولة الحق في ان تحدد عرض بحرها الاقليمي بمسافة لا تتجاوز ١٢ ميلاً بحرياً ” . أما المتبقي من المياه - بعد استخراج الدول الشاطئية لحدود مياهها الاقليمية - يصبح جزءاً من البحار العامة .

ان نطاق سيادة الدولة على بحرها الإقليمي يشمل السيادة على قاع هذا البحر إلى ما لا نهاية في العمق ويشمل أيضاً السيادة على طبقات الجو والهواء التي تمتد فوق سطحه إلى ما لا نهاية في الارتفاع

لكن العرف الدولي استقر على أن تكون البحار الإقليمية مفتوحة لمرور السفن التابعة لجميع الدول، ما دام عبورها يتسم بالبراءة ، وهو ما يطلق عليه اسم ” العبور البرئ ” ، وعناصر البراءة ثلاثة هي: عدم الإضرار بالسلم، وعدم الإضرار بحسن النظام، وعدم الإضرار بأمن الدولة الشاطئية، وهي أمور يترك تقديرها لسلطات الدولة الشاطئية .

الاقليم الجوي :

ويقصد به الفضاء الذي يعلو الاقليمين : الارضي والمائي للدولة .وللدولة ان تمارس سلطاتها وصلاحياتها على هذا الجزء ، وهناك اتجاهات مختلفة بين فقهاء القانون الدولي حول سيادة الدولة على الاقليم الجوي ، ومساحة هذا الاقليم ، حيث يرى فريق بان الاقليم الجوي (مهما علا) فهو جزء من املاك الدولة ولها الحق في التصرف فيه بحرية ، ويرى فريق ثان بضرورة تحديد المجال الجوي للدول بحيث يكون ما يعلو على ذلك ملك عام مثله مثل البحار العامة ، ويرى فريق ثالث ان الاقليم الجوي ينبغي ان يكون تابعا لسيادة الدولة ، وعلى الدول احترام قواعد المرور البرئ.

لقد ازدادت أهمية الاقليم الجوي مؤخراً بسبب التقدم الهائل في مجال استخدام المجال الجوي عبر الطائرات والمركبات الفضائية والاقمار الصناعية ، مما استدعى الكثير من المؤتمرات لتسهيل الملاحة الجوية واستخدام الفضاء .

رابعاً : الحكومة :-

العنصر الثالث من عناصر الدولة هو السلطة الحاكمة ، اذ لا يكفي وجود عدد من السكان يقيمون على اقليم ما لتنشأ الدولة ، وانما لا بد من وجود سلطة حاكمة يخضع لها الافراد في هذا الاقليم ، مع ملاحظة ان الفقه الحديث يؤكد على ضرورة ان تقوم هذه السلطة على رضا الافراد او ما يسمى الرضاء الشعبي «Popular Consent» .

على انه يجب ملاحظة ان الرضاء الشعبي وقيام السلطة الحاكمة على اساسه لا يعني حرمان السلطة من الحق في استخدام ادوات القهر لفرض النظام في الدولة لان القوة ضرورة لا بد منها للدولة لممارسة سلطانها . وقد مرت السلطة بمراحل بدأت بالسلطة المشخصة اي المرتبطة بشخص الحاكم باعتباره اصل واساس السلطة ، الى السلطة المؤسسية الحديثة التي تفصل بين السلطة بين ناحية وبين الممارس لهذه السلطة من ناحية أخرى .

وطبقاً للفقه القانوني فان السلطة الحاكمة تنقسم الى : السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية وهي ما يطلق عليها اسم السلطات العامة ، وبناء على معيار العلاقة بين هذه السلطات الثلاث تنقسم انظمة الحكم الليبرالية الى اربعة انواع رئيسة هي : نظام الحكم الرئاسي الذي تعبر عنه الولايات المتحدة الامريكية ، ونظام الحكم البرلماني الذي تعبر عنه المملكة المتحدة ، ونظام الحكم المختلط (الذي يجمع بين سمات النظامين البرلماني والرئاسي) كما هو الحال في فرنسا ، ونظام حكم الجمعية كما يتجسد في النظام السويسري . كما ان شكل الحكومة لا يغير من جوهرها كسلطة فقد تكون حكومة مركزية او لامركزية ، ملكية او جمهورية ، دكتاتورية او ديمقراطية اذ تظل في كل الاحوال سلطة حاكمة .

ومن اهم خصائص السلطة السياسية الاتي :-

١- انها سلطة عامة تشمل كل النشاطات البشرية في الدولة سواء كانت اقتصادية او اجتماعية او ثقافية او علمية او تربوية على ان مقدار تدخل الدولة في هذه النشاطات يتوقف على الفلسفة التي تتبعها الحكومة نفسها .

٢- انها تسيطر على كل اقليم الدولة وتعلو على كل السلطات الاخرى في المجتمع .

٣- تحتكر - وحدها - القوة المادية وحق استخدامها ضد الخارجين على القانون في الداخل ومواجهة المعتدين الخارجيين .

- ٤- انها السلطة الوحيدة المخولة بسن القوانين والتشريعات المحققة للمصلحة العامة في الدولة.
- ٥- انها السلطة الوحيدة المخولة بالتعامل مع الدول الاخرى والمنظمات الدولية والاقليمية وعقد الاتفاقيات والمعاهدات معها واقامة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية .
- انها سلطة وطنية نابعة من وجود الدولة ومعبرة عن الارادة المستقلة للدولة .

المراجع :

- (١) محمد كامل ليلة ، النظم السياسية ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، د.ت ، ص ٥٤- ٥٥ .
- (٢) بطرس بطرس غالي ومحمود خيرى عيسى ، المدخل في علم السياسة ، مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة العاشرة ، ١٩٩٨ ، ص ١٧٣ .
- (٣) اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٢ الفرع ١ (احكام عامة) المادة ٢ .
- (٤) نعمان أحمد الخطيب ، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م، ص ٢٧- ٢٨ .
- (٥) قحطان أحمد سليمان الحمداني، الأساس في العلوم السياسية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية ، ٢٠١٣-٢٠١٤ م ، ص ٢٠٣- ٢٠٤ .

٣

الدستور

كثيراً ما نسمع عن اجازة او تعديل او تعطيل الدستور ، او نسمع عن توافق او تناقض موقف معين او سياسة او قانون او قرار او امر مع الدستور ، وتسمع احيانا ان النظام الجديد قد الغى او جمد او أوقف العمل بالدستور القديم ، وهي كلمة تستخدم بكثافة في وسائل الاعلام وفي الخطاب السياسي فما هو الدستور ؟ وكيف ينشأ الدستور ؟ وما هي انواع الدساتير ؟

دستور كلمة فارسية مكونة من مقطعين هما : (دست) ومعناها قاعدة و (ور) ومعناها صاحب .. فالمعنى الحرفي للكلمة هو صاحب القاعدة .. ومن هنا فالمعنى اللغوي لكلمة دستور مشتق من الأصل الفارسي للكلمة وهو صاحب القاعدة أي الأساس لكل قاعدة قانونية في البلاد . يقصد بالدستور من الناحية القانونية : « الوثيقة القانونية التي تصدر عن هيئة معينة ، وطبقاً لاجراءات خاصة ، تتضمن القواعد المتعلقة بنظام الحكم في دولة معينة ، وفي وقت معين . وقد يكون الدستور في وثيقة قانونية واحدة كما في اغلب دول العالم ، وقد يكون في اكثر من وثيقة » .

أساليب نشأة الدساتير :

تنشأ الدساتير بعدة طرق تبعاً لاختلاف أنظمة الحكم ، ولكن يمكن - بشكل عام - التمييز بين اسلوبين رئيسيين لنشأة الدساتير: الاساليب غير الديمقراطية لنشأة الدساتير ، والاساليب الديمقراطية لنشأة الدساتير ، وسوف نقدم هنا شرحاً موجزاً لهذين الاسلوبين .

أولاً : الاساليب غير الديمقراطية لنشأة الدساتير :

وهي الاساليب التي لا ينفرد فيها الشعب بوضع الدستور كأن ينفرد الحاكم بوضع الدستور ثم يمنحه للشعب (دستور المنحة) أو ان يشترك مع الشعب في وضعه عن طريق (التعاقد) .

(١) أسلوب المنحة :

يقوم الحاكم هنا - باعتباره مصدر السلطات ، ومنبع الحقوق والواجبات والحريات - بالتنازل عن بعض سلطاته وصلاحياته للشعب مانحاً الشعب هذه السلطات التي تنازل عنها . وقد صدرت عدة دساتير بهذه الصورة كالدستور الايطالي لسنة ١٨٤٨ ، والدستور الياباني لسنة ١٨٨٩ ، ودستور روسيا لسنة ١٩٠٦ .

لقد اثيرت تساؤلات حول حق الحاكم الذي منح هذه الحريات والصلاحيات في استردادها وسحبها مرة أخرى . لكن يذهب أغلب الفقهاء الدستوريين هنا الى عدم جواز التراجع عن

المنحة من الناحية القانونية ، وهذه التنازلات التي قدمها الحاكم - وغالباً تحت الضغط - قد أصبحت حقوقاً للشعب لايجوز المساس بها ، لأنها في الاصل حقوق طيبغية للشعب حرم منها لفترة من الزمن ثم أعيدت له ، ثم أنه ، وان كان الدستور وليد الارادة المنفردة للحاكم ، فإن قبول الشعب للدستور يمنع الحاكم من استراذه « لأن الارادة المنفردة تصبح مصدراً للالتزام ، طالما لاقت قبولاً من الطرف الاخر وهو الامة » .

(٢) أسلوب العقد :

ينشأ الدستور هنا نتيجة لالتقاء ارادة الحاكم والمحكومين ، وبالتالي يمثل هذا الاسلوب - عند مقارنته باسلوب المنحة - خطوة باتجاه الديمقراطية ، بسبب غياب ارادة المحكومين في اسلوب المنحة ، ورغم ذلك يعد من الاساليب غير الديمقراطية في وضع الدساتير لان الشعب لم ينفرد بوضع دستوره ، وان الحاكم - وحده - يتساوى مع الامة بكاملها وهو ما يتنافى مع جوهر فكرة الديمقراطية القائمة على المساواة الكاملة بين الافراد .
أما عن كيفية إشترك الامة مع الحاكم في وضع الدستور ، فان ذلك يتخذ واحدة من الطرق التالية :

- أ- ان تنتخب الامة جمعية تأسيسية لوضع مشروع الدستور ، ثم يعرض على الحاكم للتصديق عليه ومن ثم يصبح نافذاً .
- ب- ان تعهد الامة الى ممثليها في المجلس النيابي المنتخب باعداد مشروع دستور للبلاد ، ثم يعرض مشروع الدستور الذي أعده ممثلو الشعب على الحاكم للمصادقة عليه ، وبعد اقراره من الحاكم يصبح نافذاً .
- ج- أن يتولى البرلمان الموافقة على مشروع الدستور دون الرجوع للامة ثم يرفعه للحاكم لاقراره .
- د- استفتاء الامة مباشرة على مشروع الدستور ، ورفعه - في حالة موافقة الامة عليه - الى الحاكم لاقراره ، على ان موافقة الامة عليه لا تعني نفاذه مباشرة ، بل لا بد ان يصدق عليه الحاكم حتى يصبح نافذاً .

ثانياً : الاساليب الديمقراطية لنشأة الدساتير :-

في هذه الحالة تستأثر الامة وحدها بوضع دستورها دون مشاركة من الحاكم ، الا بصفته الفردية كمواطن له الحق في الادلاء برأيه حول الدستور ، وينشأ الدستور هنا بواحدة من طريقتين :

(١) أسلوب الجمعية التأسيسية : «Constituent Assembly»

حيث يقوم الشعب بانتخاب جمعية تأسيسية تكون مهمتها وضع الدستور نيابة عن الشعب ، وبمجرد اقرار الدستور من هذه الجمعية - التي تمثل الشعب صاحب الحق في وضع الدستور

-يصبح نافذاً دون موافقة أي طرف اخر .

على أنه لا يجوز للسلطة التشريعية العادية - ولو كانت منتخبة - أن تقوم بوضع الدستور لانها لم تنتخب لهذا الغرض ، وانما يحق لها فقط اصدار التشريعات العادية ، ولا يحق لها الخوض في التشريعات الدستورية ، وانما يعطى هذا الحق للجمعية التأسيسية التي انتخبت اصلاً لهذا الغرض . وتسمى بالجمعية (التأسيسية) لانها - بوضعها للدستور - فانها تؤسس لمجمل النظام السياسي ، لان الدستور هو الذي يحدد شكل واهداف نظام الحكم، فضلاً عن تنظيمه للعلاقة بين السلطات الثلاث.

ولما كان الهدف من انتخاب الجمعية التأسيسية هو وضع وإجازة الدستور ، فينتهي دورها بانتهاء المهمة المنتخبة لها (وضع واقرار الدستور) .

ان وضع الدساتير من خلال الجمعيات التأسيسية يعد هو الأشهر في الانظمة الديمقراطية خاصة ، وقد نشأ بهذه الطريقة دستور الولايات المتحدة الأمريكية الاتحادي لسنة ١٧٨٧ ، ودستور فرنسا ١٨٧٥ ، ودستور اليابان لسنة ١٩٤٧ ، والدستور الهندي لسنة ١٩٤٩ .

(٢) الإستفتاء الشعبي :

تقوم هيئة معينة ينتخبها الشعب بوضع مسودة الدستور ثم تعرض المسودة على الشعب لقبولها او رفضها ، فإذا قبله الشعب اعتبر دستوراً نافذاً ، وإذا رفضه اصبح لاغياً .
وجدير بالذكر ان صدور الدستور بهذه الطريقة يتطلب وعياً شعبياً بالدستور ومواده ، والا كان عديم الجدوى ، ومن امثلة الدساتير التي صدرت بهذه الطريقة دستور فرنسا لعام ١٩٤٦ م ، والدستور المصري لسنة ١٩٧١ م .

المراجع :-

(١) محمد المشهداني ومروان المدرس، القانون الدستوري البحريني ، جامعة البحرين ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٣ .

(٢) د.نعمان أحمد الخطيب ، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن) ، ٢٠١٠ ، ص ٤٣٨ .

(٤)

المجتمع المدني

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة استخداماً واسعاً لمصطلح المجتمع المدني «Civil Society» حيث أعدت البحوث، وعقدت المؤتمرات، وأقيمت السمنارات والحلقات النقاشية للتعريف بالمجتمع المدني والدور الذي يمكن أن تلعبه منظماته في سياسات الدول، وفي الإصلاح السياسي، وحماية البيئة وغير ذلك.

ومصطلح المجتمع المدني من أكثر المصطلحات المستخدمة في وسائل الاعلام المرئية والمقروءة والمسموعة، فكثيراً ما نسمع عن دور منظمات المجتمع المدني في أوقات الحروب والنزاعات والكوارث، أو دورها في النضال من أجل الديمقراطية وحقوق الانسان وحماية البيئة.

قد تتلقى دعوة من منظمة تعرف نفسها على انها منظمة مجتمع مدني تدعوك للمشاركة في ندوة تقييمها، أو التعبير عن موقف تتبناه، أو المساهمة بالمال في عمل طوعي تعتزم القيام به.

وعلى الرغم من ذلك فهناك اختلافات واسعة حول مفهوم المجتمع المدني والمنظمات المنضوية في إطاره، والدور المطلوب منه، فما هو المجتمع المدني؟ ومم يتشكل؟ وما هي وظائفه؟

رغم أن هذا مصطلح المجتمع المدني «Civil Society» ليس جديداً إذ يعود تاريخه إلى عهد أرسطو ٣٨٤-٣٢٢ ق.م والذي أشار إلى المجتمع المدني كمرادف للمجتمع السياسي «Political Society» أو باعتباره يمثل مجموعة سياسية خاضعة للقوانين، إلا أن المجتمع المدني بمفهومه الحالي قد ظهر في الغرب مصاحباً لبزوغ الليبرالية السياسية ولتأسيس الديمقراطية كأداة يوظفها الأفراد للتعبير عن مطالبهم ومصالحهم ولتقييد السلطة، وقد تطور المفهوم عبر مراحل مختلفة فقد استخدمه رواد نظرية العقد الاجتماعي - مثلاً - لوصف المرحلة التي تلت قيام الدولة حيث قسموا التاريخ البشري الى مرحلتين: مرحلة حالة الطبيعة (ما قبل قيام الدولة) ومرحلة المجتمع المدني (بعد قيام الدولة)، أما مونتسكيو، ولأنه عايش دولة مستقرة، فقد قصد بالمجتمع المدني حالة التوازن التي تقوم بين القوى التي تشكل الدولة، والقانون هو عصب هذا التوازن، ومن هنا سمي كتابه روح القوانين، فالمجتمع المدني هو مجتمع القانون واحترام الملكية الخاصة وهو نقيض الاستبداد، وبعد أن غاب مصطلح المجتمع المدني لفترة لا تقل عن القرن حتى سقط من القواميس السياسية والاجتماعية، عاد إلى السطح بقوة مع نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين فما المقصود بالمجتمع المدني؟ وما هي المنظمات التي تدخل في إطاره؟

مفهوم المجتمع المدني :

من التعريفات الرائجة للمجتمع المدني اليوم انه يمثل « كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة دون تدخل أو توسط الحكومة». ومنها كذلك أن المجتمع المدني هو «النسق السياسي المتطور الذي تتيح صيرورة تأسسه (تمفصله في مؤسسات) مراقبة المشاركة السياسية».

وهناك من لا يرى فرقاً بين منظمة المجتمع المدني وجماعة المصلحة فعلى سبيل المثال هناك من يرى « المجتمع المدني هو جماعات المصالح وهي الجماعات المنظمة من الأفراد الذين تجمعهم مصلحة مشتركة أو رابطة موحدة ويناضلون من اجل حماية هذه المصالح -اقتصادية كانت أو غير اقتصادية -والتأثير على الرأي العام وعلى متخذي القرار، وهذه الجماعات قد تكون ذات طبيعة ثقافية أو دينية او مهنية أو جهوية أو قومية »

ولا يستطيع المرء أن يحصي التعريفات التي وردت بشأن المجتمع المدني، الا ان اشهر التعريفات انتشاراً في الوطن العربي هو أن المجتمع المدني عبارة عن «مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح، أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف».

وطبقاً لهذا التعريف، ينطوي مفهوم المجتمع المدني على ثلاثة مقومات رئيسية هي:

١. **الفعل الإرادي الحر:** حيث يتكون المجتمع المدني نتيجة للإرادة الحرة للأفراد بخلاف الجماعات القرايبية كالأسرة والعشيرة والقبيلة والتي يجد الفرد نفسه منتماً لها بحكم المولد ودون أن يكون له خيار في ذلك.

٢. **التنظيم الاجتماعي:** حيث يقصد بالمجتمع المدني، عادة، الأجزاء المنظمة من المجتمع العام. والتنظيم هو الفرق بين المجتمع المدني والمجتمع عموماً.

٣. **قبول الاختلاف والتنوع والالتزام بالإدارة السلمية للصراع:** سواء كان ذلك مع الحكومة أو منظمات المجتمع المدني الأخرى. والالتزام التام بقيم التسامح وانتهاج أسلوب الحوار في التعامل مع الطرف الآخر.

وظائف المجتمع المدني :-

تؤدي منظمات المجتمع المدني وظائف متعددة يمكن تلخيصها في الآتي :

١ - حماية الحقوق وتحقيق المصالح :

تقوم منظمات المجتمع المدني - عادة - بتعبئة الافراد لتقوية موقفهم التفاوضي بهدف حماية المكاسب التي تم تحقيقها ، كما تعمل على تجميع وتحليل المطالب وحشد الافراد من أجل تحقيق هذه المطالب ، ولعل المثال الاوضح على ذلك هو النقابات التي تسعى الى تعبئة العاملين من أجل

المحافظة على المكاسب التي حققوها ، وتعبئتهم من أجل تحقيق مكاسب جديدة مستخدمة طريقة المساومة الجماعية «Collective Bargaining» والتسوية «Compromise».

٢- حل الصراعات : سبقت الإشارة الى ان من أهم سمات المجتمع المدني الالتزام بالإدارة السلمية للصراع واعتماد قيم التسامح وانتهاج أسلوب الحوار ، وبالتالي فان تنظيمات المجتمع المدني تعمل على حل الصراعات التي تحدث داخلها او بينها وبين المنظمات الاخرى بوسائل ودية واساليب سلمية ، وهي بذلك تساعد الحكومة وتوفر عليها الكثير من الجهد والوقت .

٣- تنمية الوعي السياسي : حيث تعمل غالبية تنظيمات المجتمع المدني خاصة المنظمات ذات الطبيعة السياسية او شبه السياسية الى تنمية الوعي السياسي لعضويتها باكسابهم قيماً جديدة ومعلومات جديدة حول الشأن السياسي ، كما توفر لهم الفرصة للممارسة السياسية وان على مستويات دنيا ، وبذلك تسهم في التنشئة السياسية وفي التثقيف السياسي ، بل وفي المشاركة السياسية .

٤- تحسين المستوى الاقتصادي وزيادة دخل الاعضاء : ففي حالة النقابات مثلاً ، تعمل النقابة على المطالبة بزيادة الاجور وتقليل ساعات العمل فضلاً عن توفير ضمانات اجتماعية وغيرها .

٥- المساهمة في تحقيق الديمقراطية : حيث تلعب بعض منظمات المجتمع المدني ادواراً مباشرة في المطالبة بالديمقراطية وتعزيز المشاركة السياسية واحترام حقوق الانسان والاقليات ، فضلاً عن المطالبة بالالتزام أسس الحكم الصالح كالشفافية والمحاسبية وحكم القانون والانصاف والمساواة وغيرها .

٦- اعداد قيادات سياسية جديدة : ذلك ان هذه التنظيمات تمثل مدارس للتثقيف والتنشئة السياسية لعضائها ، وبذلك فانها تسهم في إعداد القيادات السياسية والمجتمعية .

٧- مساعدة الحكومة : من خلال تقديم مقترحات محددة للإرتقاء بالأوضاع الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية ، كما يمكن أن تشير إلى بعض مواطن الخلل بما يساعد الحكومة على تلافي أوجه القصور في عملها .

المراجع :-

- ١- ابراهيم ابراش ، علم الاجتماع السياسي ، دار الشروق ، القاهرة ، د.ت ، ص ٨٣-٨٤.
- ٢- سعيد بنسعيد العلوي وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٧م، ص ٧٩.
- ٣- حيدر إبراهيم علي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان، مركز ابن خلدون للتنمية ودار الأمين للنشر، القاهرة ١٩٩٦م، ص ٥، (من مقدمة د. سعد الدين إبراهيم).

(٥)

الأحزاب السياسية

ربما تتلقى دعوة على هاتفك النقال او على بريدك الالكتروني لحضور ندوة سياسية في المنطقة التي تسكن بها يقيمها حزب سياسي معين فتتبادر الى ذهنك بعض هذه الاسئلة :

ما المقصود بالاحزاب السياسية ؟ وما الهدف من مثل هذه المناشط التي تقوم بها ؟ ما هي العناصر الاساسية التي لا بد من توفرها حتى نسمي هذا الكيان بالحزب ؟ ما وظائفها ؟ ما ايجابياتها ؟ وما سلبياتها ؟ ما صلتها بالتنظيمات المجتمعية الاخرى ؟ كيف يكون الانضمام لهذه الأحزاب ؟ وما المكاسب التي يمكن ان يجنيها الفرد بانضمامه الى هذه المنظمات الحزبية ؟ وما الذي يخسره في حالة عدم انضمامه لاي حزب ؟

الصفحات التالية تقدم لك الاجابة على هذه الاسئلة بشكل مبسط حتى تستطيع تكوين فكرة اساسية حول هذا الموضوع .

تمهيد :

سادت في السابق افكار تجرم التحزب وترى الحزبية مصدراً للتشرذم والانقسام المجتمعي ، لكن الافكار الحديثة تؤكد على ان الواقع السياسي اصبح على درجة عالية من التعقيد ، وان الاحزاب السياسية تسهم في تنظيم هذا الواقع وترتيبه بطريقة افضل ، لذلك يلاحظ سيادة الاحزاب في انظمة ديمقراطية وغير ديمقراطية وفي مجتمعات متقدمة واخرى متخلفة على حد سواء .

مفهوم الحزب السياسي :

في الواقع لم يتفق العلماء والمفكرون على تعريف موحد للحزب السياسي، إلى درجة أن المرء لا يستطيع أن يحصي التعريفات التي وردت بشأن الحزب السياسي، ولكن سنقوم هنا بعرض بعض التعريفات الهامة بشأن الحزب السياسي.

فعلي سبيل المثال يعرف جورج واشنطن وجيمس مادسون الحزب السياسي بأنه «جماعة تتوجه وتتحرك بدافع مصالح أو عواطف مشتركة تتعارض مع حقوق المواطنين الآخرين، أو مع مصلحة المجتمع ككل» وعلى عكس هذا التعريف يأتي تعريف آدمون بيرك الذي يقول بأن الحزب هو «مجموعة من الأفراد يجمعهم السعي نحو تحقيق المصلحة القومية انطلاقاً من مبادئ وأفكار معينة توافقوا عليها»

وهكذا فبينما يرى التعريف الأول أن الحزب يعمل ضد المصلحة العامة للمجتمع، يقول التعريف الثاني بأن الحزب يسعى من خلال أعضائه إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، وهو ما يشير إلى التنوع والاتساع في مفهوم الحزب الأمر الذي قاد إلى تناقض بين المفكرين حول هذا المفهوم في بعض الأحيان.

وتفادياً لهذا التناقض قدم جيوفاني سارتوري تعريفاً محايداً، لا يتناول ممارسات الحزب بعد وصوله للسلطة وما إذا كان يعمل مع المصلحة العامة أم ضدها. حيث قال «الحزب هو جماعة سياسية تعمل لفوز مرشحها بكراسي السلطة».

ولئن اختلف العلماء والفقهاء على تعريف موحد للحزب من الناحية القانونية، فقد اتفقوا على العناصر الرئيسية له والتي تتمثل في الآتي:

١. مجموعة من المواطنين (الأعضاء)، قل عددهم أو أكثر، مع ملاحظة أن الكثرة هي عنصر قوة للحزب خاصة وأن الحزب يسعى للسلطة عن طريق الانتخابات، وبالتالي كلما كان العدد كبيراً، كلما كانت فرصة الحزب في الفوز أكبر، مع ملاحظة أن الأصل في الانضمام للحزب هو الطوعية وليس الإكراه توافر إطار تنظيمي للحزب، يحدد العلاقات الأفقية والرأسية في هذا الحزب، كما يوضح الواجبات والمسؤوليات، مع ملاحظة أنه كلما كان الحزب كبيراً، والمهام متعددة، كلما كان الهيكل التنظيمي أكثر تعقيداً حتى يؤدي الوظيفة المطلوبة منه بفاعلية أكبر.

٣- وجود برنامج يوضح أهداف ورؤى الحزب في القضايا المختلفة، وهذا البرنامج هو المشروع الذي يقدمه الحزب للناخبين، لينتخبوه على أساسه أو لا ينتخبوه، وفي الغالب تسعى الأحزاب إلى تلمس قضايا الجماهير ومشاكلهم وأشواقهم، فتصوغها في شكل برنامج للحزب.

٤- السعي من أجل الوصول إلى السلطة والبقاء فيها لأطول فترة ممكنة، ولا بد للحزب أن يعلن ذلك على الملأ وأي جماعة تدعي أنها زاهدة في السلطة، فإنها ليست بحزب سياسي، وربما تكون جمعية خيرية أو ما شابه ذلك.

(ب) وظائف الأحزاب السياسية :

تلعب الأحزاب دوراً رئيسياً في النظام الديمقراطي، وتداول السلطة، ونشر الوعي السياسي وخلق الرأي العام، فهي ضرورية للتعبير عن مصالح الفئات المختلفة في المجتمع. ويمكن تلخيص وظائف الأحزاب في الآتي:-

١. تمثل الأحزاب السياسية أهم روافد القيادة السياسية، ذلك أن الأحزاب الفائزة في الانتخابات تقدم العناصر المناسبة لشغل المناصب السياسية.

٢. أنها مدارس لتعلم الديمقراطية، والتدريب على العمل العام، وإشاعة روح الوفاق والتسامح بين الأعضاء.

٣. تعمل الأحزاب على تنمية الوعي السياسي للأعضاء المنتمين لها، وللمواطنين عامة من خلال اللقاءات السياسية، والخطابات، والمقالات الصحفية والبرامج الإذاعية والتلفزيونية وغيرها.

٤. تقوم الأحزاب بمهمة التعبير عن المصالح العامة، والاهتمامات المشتركة، وترجمتها إلى مقترحات تعرض على السلطة الحاكمة.

٣. تعمل على تحويل المواطنين من حالة السلبية إلى حالة الإيجابية، وجعلهم أكثر ارتباطاً بالنظام السياسي، وأكثر مشاركة في صنع القرار السياسي في بلدهم.

٤. أنها تستطيع مراقبة أعمال الحكومة، والتأكد من مطابقتها للمصلحة الوطنية.

٥. تلعب الأحزاب دوراً رائداً في توحيد الشعب على أهداف معينة، وتعبئة طاقاته لتحقيق هذه الأهداف.

٦. تقوم الأحزاب بدور مقدر في التنشئة السياسية، وتبث القيم الوطنية بين أفراد المجتمع. ولكن الأحزاب السياسية قد تلعب أحياناً أدواراً سلبية في مجتمعها، وتتمثل هذه الأدوار في الآتي:

١ / تقديم المصلحة الحزبية الضيقة على المصلحة الوطنية:

فعلى الرغم من إدعاء الأحزاب بأنها تعمل لتحقيق المصلحة العامة، وأنها قامت - ابتداءً - لخدمة الشعب، وتحقيق مصالحه، إلا أن الواقع يقول بأن كثيراً من الأحزاب السياسية لا تلتزم بذلك دائماً، بل تعمل أحياناً ضد هذا المبدأ، وتعمل جاهدة على تحقيق مصالح الحزب وأعضائه والتي تتعارض مع المصلحة العامة، وهذا ما جعل البعض يعتبر الحزب من مصادر التدمير للبلاد ومصالحها، لأنها كيانات منظمة ذات كفاءة وتعمل في اتجاه يضر بالبلاد، فكلما كانت أكثر فاعلية، كلما كان أثرها أكثر سوءاً على البلاد.

٢ / تضليل الرأي العام:

فالأحزاب في إطار صراعها مع بعضها البعض، أو مع السلطة الحاكمة، لا تحرص على تقديم الحقائق للجمهور، وإنما تقدم الأمر بطريقة تخدم مصالحها، وببريء ساحتها، ويصورها على أنها حامي مصالح الجمهور، والمدافع عن حقوقه، بينما لا يكون الأمر على هذا النحو، في وقت تكد فيه إلى بعضها البعض، وتلصق التهم بأعدائها، وتعمل على التقليل من إنجازات الحكومة إذا كانت هذه الأحزاب معارضة، فتستثير الغرائز، وتحرض الدهماء، وربما يقود مثل هذا المسلك إلى تهديد الاستقرار السياسي للدولة.

٣ / الارتباط بدول وجهات خارجية:

هناك بعض الأحزاب التي ترتبط: عقدياً أو فكرياً أو سياسياً أو اقتصادياً مع جهات أجنبية، وبالتالي تعمل هذه الأحزاب بوحى من هذه الجهات الأجنبية بطريقة تتعارض في بعض الأحيان مع مصالح الدولة الوطنية.

وهناك أحزاب تمول بواسطة جهات خارجية: حكومات، أو أحزاب، أو أجهزة استخباراتية، ولاشك أن قبول التمويل الخارجي يعتبر أهم منافذ التدخل الأجنبي في شؤون الدولة.

٤ / تقسيم المجتمع:

وهذه من أهم الحجج التي أثبتت في وجه الأحزاب - قديماً وحديثاً حيث اتهمت من قبل الذين لا يؤمنون بالديمقراطية و، بأن الحزب السياسي هو مصدر للتشرذم والانقسام في المجتمع، وعلى الرغم من توارى مثل هذا الرأي إلى حد كبير ولأسباب عديدة، إلا أن الاستقطاب الحاد بين الأحزاب ينعكس سلباً على قواعد هذه الأحزاب مما يقود في النهاية إلى حالة من الانقسام والتشرذم داخل المجتمع المعني.

ومهما يكن من أمر، فإن الحياة السياسية قد أصبحت على درجة عالية من التعقيد بحيث يصعب تنظيمها دون وجود أحزاب أو جمعيات سياسية، فغدت الظاهرة الحزبية مظهراً من مظاهر النظم السياسية العصرية.

(ج) الفاعلية السياسية للأحزاب:-

ويقصد بها القدرة على الأداء السياسي الفاعل والمؤثر على الساحة السياسية، لكن هذه القدرة ليست كتلة صماء وإنما يمكن تقسيمها إلى عدد من عناصر القوة. وكلما حصد الحزب عدداً أكبر من هذه العناصر كلما اقترب من الفاعلية السياسية، وكلما افتقر لها كلما ابتعد عن الفاعلية، ويمكن إجمال هذه العناصر في الآتي:

١ / البناء التنظيمي:

التنظيم - كما هو معلوم، ركن أساسي من أركان الحزب يتوقف بقاء الحزب ووجوده عليه، إذ لا يمكن الحديث عن الحزب دون وجود هيكل تنظيمي يوضح العلاقات الأفقية والراسية في الحزب، ويحدد الواجبات والصلاحيات التنظيمية داخل الحزب.

وتختلف البنيات التنظيمية من حزب لآخر تبعاً لظروف كل حزب، ولكن بشكل عام كلما كان الحزب كبيراً وفاعلاً كلما ازداد هيكله التنظيمي تعقيداً وغموضاً، وكلما كان الحزب صغيراً ومحدود الأداء، كلما كان هيكله التنظيمي بسيطاً.

والهيكل التنظيمي - على الرغم من وجوده في كل الأحزاب - إلا أنه يعكس درجة المؤسسية

السائدة في الحزب، لأن الهيكل التنظيمي يشير إلى آليات صنع القرار في الحزب، وذلك بعكس الأحزاب الشخصية الدكتاتورية التي يتحكم فيها فرد واحد، أو جماعه قليلة العدد في إصدار القرارات والأوامر داخل الحزب، والهيكل التنظيمي الجيد هو الذي يقوم على أساس تسلسل هرمي محدد بصورة قاطعة، ومعروف لدى الأعضاء، ومنصوص عليه في دستور الحزب ولوائحه، ونظمه الأساسية، كما أنه ملزم للمستويات المختلفة داخل الحزب.

لكن الأحزاب غير الديمقراطية لا يوجد فيها مثل هذا التسلسل الهرمي المعروف، وإن وجد - من الناحية النظرية - فإن القيادة كثيراً ما تتجاوزه بحجج واهية وتفسيرات تبريرية تحقيقاً لمصالحها، وسعياً نحو التحكم في الأمور.

وربما تتمكن القيادة من تجاوز مؤسسات الحزب وهياكله التنظيمية رغم وجودها لعدم إدراك المستويات الدنيا لصلاحيتها وحقوقها، فتستغل القيادة جهل القواعد والقيادة الوسيطة لتجاوز المؤسسية.

والهياكل التنظيمية تتضمن - أحياناً - طرق تصعيد القيادات السياسية إلى أعلى، كما تتضمن - في بعض الأحيان - آليات الرقابة والمحاسبة والمساءلة والمتابعة وفقاً للتسلسل الهرمي الموجود في الهيكل التنظيمي، وبالتالي فإن البناء التنظيمي، والعلاقات الرأسية والأفقية تعد من أهم معايير قياس الفاعلية السياسية للأحزاب، فكلما كان التنظيم السياسي متماسكاً، والعلاقات التنظيمية واضحة محددة كلما كان الحزب أكثر فاعلية، وعلى العكس من ذلك، كلما كان البناء التنظيمي هشاً وضعيفاً، والعلاقات الرأسية والأفقية غير محددة بوضوح، كلما أشار ذلك إلى ضعف فاعلية التنظيم.

٢ / القواعد الجماهيرية :

تعد الجماهير أهم عناصر الحزب السياسي على الإطلاق لأنها تلعب دور الحاسم في وصول أو عدم وصول الحزب إلى السلطة، لأن هذه الجماهير هي التي تساعد الحزب معنوياً وتدعمه مادياً من أجل تحقيق أهدافه، وكلما زاد عدد المنتمين للحزب والمتعاطفين معه كثيراً كلما أشار ذلك إلى قوة الحزب وفاعليته، وبالتالي زيادة فرصته في الوصول إلى السلطة والاستمرار فيها لأن الحزب - ببساطه - هو جماعة تسعى للوصول للسلطة، ولن يصل الحزب للسلطة دون جماهير عريضة تسنده وتصوت لمرشحيه.

وعلى الرغم من أن الأصوات تعد ولا توزن مما يشير إلى عدم أهمية النوعية وسط القواعد في مواسم الانتخابات، لكن الوعي السياسي والمستوى التعليمي العام وسط الأعضاء والمتعاطفين مع الحزب، والاستعداد للتضحية من أجل تحقيق الأهداف، والقدرة على التخطيط، كلها عناصر

تدخل ضمن قوة الحزب الجماهيرية. كما أن إدراك القاعدة لأهداف الحزب وبرامجه، وإيمانها بهذه الأهداف، يلعب دوراً حاسماً في وصول الحزب لأهدافه بسهولة ويسر.

كما تلعب الثقافة السياسية في المجتمع المعني دوراً حاسماً في تفاعل القواعد مع برامج الحزب، ويقسم جبرائيل الموند الثقافة السياسية إلى ثلاثة أقسام هي: الثقافة السياسية المشاركة، والثقافة السياسية التابعة والثقافة السياسية المحددة، ومن بين هذه الأنواع الثلاثة فإن الثقافة السياسية المشاركة هي التي تجعل الأفراد أكثر إيجابية في تعاملهم مع الشأن السياسي، وأكثر حرصاً على المشاركة والتصويت في مواسم الانتخابات، وفي التضحية من أجل تحقيق الأهداف. لكن هنالك ما يشبه الإجماع على أن درجة الوعي السياسي، والمستوى التعليمي، والبنية السياسية، والروح المعنوية للجماهير، ودرجة استعدادها للتضحية، وثقافتها السياسية، وتجاربها السياسية، والروح الوطنية للجماهير كلها عناصر قوة أو ضعف للقاعدة الجماهيرية للحزب.

على أن مما تجدر الإشارة إليه هو أن الجماهير تكون أكثر التصاقاً بالحزب، وأكثر عطاءً له، وأكثر استعداداً للتضحية من أجله، والالتزام بتوجيهاته، حينما تكون أهداف الحزب مشروعة وأخلاقية ولها دلالتها وأهميتها لدى الجماهير، بل أن ذلك يجعل قيادة الحزب أكثر قبولاً لدى القواعد، وهو ما يقود إلى تماسك الحزب وبالتالي، وقدرته على تحقيق أهدافه.

وكلما كان الحزب ملتزماً ببرنامجه، قادراً على الوفاء بالعهود التي قطعها للجماهير، كلما كانت الجماهير أكثر التفافاً حوله، أما إذا أسرف الحزب في وعوده للجماهير وعجز عن تحقيقها، باعد ذلك بينه وبين الجماهير، وأصبحت الجماهير فاقدة للثقة فيه مما يقودها إلى هجرته والتحول إلى غيره من الأحزاب والقوى السياسية.

لكن في العالم الثالث حيث يغيب الوعي، وتقل أهمية البرنامج لدى القواعد التي تصوت للحزب لا على أساس البرنامج ولكن على أسس أخرى روحية أو اعتقادية.

أن العلاقة المثلثية بين الحزب وقواعده هي التي تقوم على أساس المساواة مع توزيع الأدوار والمهام وتقوم القواعد بانتخاب قيادتها ومراقبة هذه القيادة وتوجيهها، بل واستبدالها إذا عجزت عن تحقيق المهام الموكلة لها.

٣ / البرنامج:

البرنامج الحزبي هو العهد المبرم بين الحزب والجماهير، الذي يسعى الحزب جاهداً لتحقيقه في واقع الناس، ويستمد البرنامج - عادة من واقع الناس وحياتهم وطموحاتهم.

فالحزب لدى صياغته للبرنامج ينبغي أن يدرس جيداً احتياجات الناس وهمومهم ومطالبهم

ويصوغها في شكل برنامج يتبناه، وتبنيها الحزب. وينبغي أن تراجع البرامج من وقت لآخر حتى تكون مواكبة للتطورات الحادثة في المجتمع، ذلك أن تغير الواقع يقتضي تغييراً في برنامج الحزب. وينبغي على الحزب أن لا يسرف في وعوده للناخبين حتى لا يتهم بالعجز والفشل في تحقيق أهداف الجماهير لاحقاً، بل عليه أن يكون واقعياً في طرحه، ومتوازناً بلا إفراط أو تفريط. وتسعى الأحزاب إلى أن تكون برامجها شاملة لكل أوجه الحياة: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، وأن يراعي مصالح الفئات المختلفة بحيث يجد فيه كل فرد ما يصبو إليه. كذلك يعمل الحزب على صياغة برنامج بصورة تستجيب للمشكلات الموجودة في المجتمع، ويقدم لها الحلول الناجعة. كما يجب أن يقدم الحزب برنامجاً في قالب جميل وجذاب دون أن يكذب أو ينافق الجماهير. وأن يصاغ بعبارات واضحة ومباشرة ومفهومة لدى الجماهير.

٤ / القيادة وآليات الخلافة السياسية :

ويقصد بها آليات انتقال السلطة والقيادة من شخص إلى آخر بطريقة سلسة وقانونية وشرعية، وإمكانية تبادل المواقع القيادية وإحلال الأشخاص بعضهم لبعض بصورة سلمية، وينبغي أن تكون الطرق سالكة ومفتوحة داخل هياكل الحزب للصعود والهبوط وفقاً لمعايير وآليات متفق عليها ومنصوص عليها في دستور الحزب ولوائحه.

وتعد آلية الخلافة السياسية من أهم المعايير المستخدمة في قياس الديمقراطية والفاعلية في الأحزاب السياسية، لأنها تشير إلى درجة المؤسسية السائدة في الحزب، كما أنها تنفي صفة القداسة عن القيادة السياسية، وتتيح فرصاً متساوية أمام أعضاء الحزب للتقدم على أسس موضوعية وفقاً لكسبهم، وتضحياتهم، وقدراتهم الذاتية، مما يقود إلى التنافس الشريف بين الأعضاء وصولاً إلى أعلى المراكز القيادية في الحزب.

وبمثل ما هناك اتفاق حول التداول السلمي للسلطة كمعيار لقياس الديمقراطية في النظام السياسي، فإن وجود آليات محددة للخلافة السياسية في الأحزاب تشير إلى درجة المؤسسية والديمقراطية داخل الحزب السياسي.

وتعد آليات الخلافة السياسية هي الترياق المضاد للطائفية واحتكار المناصب القيادية، حيث يتم الاختيار ابتداءً من خلال الترشيح الحر، وتحدد فترة البقاء في المنصب، والدورات المسموح للمرشح بالمنافسة فيها.

وتعد إشكالية الخلافة السياسية من كبريات المشاكل في الأنظمة السياسية الحاكمة وداخل الأحزاب السياسية على حد سواء، حيث لوحظ وجود قيادات سياسية وحزبية استمرت في

مواقعها القيادية لعقود من الزمان دون أن تفسح المجال لقيادات جديدة، وهو ما قاد إلى تكلس هذه الأنظمة والأحزاب السياسية، وأدى إلى حالة من الركود واليأس داخل هذه الأحزاب، وانعكس سلباً على أدائها بشكل عام.

لقد أدى ذلك إلى انعدام روح المبادرة، وسيادة، روح اللامبالاة، وغياب روح المنافسة الشريفة، وقاد في أحيان كثيرة إلى انقسامات حادة داخل التنظيمات السياسية، قادها أشخاص أغلقت الأبواب في وجوههم وحرموا من شغل المواقع القيادية بسبب وجود (القيادات التاريخية). ولم تكتف القيادات القديمة بذلك، بل أشاعت بعض الآراء القائلة بعجز القيادات الشابة عن إدارة الأمور، وأن الحديث عن استبدال هذه القيادات يعني عدم الاستفادة من الخبرات التي تراكمت لدى هؤلاء القادة، وألبوا الجماهير ضد القيادات الشابة التي تسعى للترقي داخل أجهزة الحزب.

٥ / التمويل:

المال هو الأساس لكل عمل سياسي ناجح، ولا يتأتى النجاح لعمل سياسي يفترق إلى التمويل مهما بذل فيه من جهد فكري ونشاط سياسي، وتحتاج الأحزاب للمال من أجل تمويل أنشطتها المختلفة والقيام بالحملات الإعلامية والتعبوية اللازمة، كما تحتاجه لتمويل حملاتها الدعائية في مواسم الانتخابات، وتحتاج الأحزاب للمال كذلك كوسيلة من وسائل الاستقطاب الجماهيري من خلال تقديم الخدمات للجماهير.

لكن مشاكل التمويل من أكبر العقبات التي تواجه نشاط الأحزاب بشكل عام وفي العالم الثالث بشكل خاص، وتعجز أحزاب عن الوصول إلى السلطة رغم وضوح أهدافها وبرامجها بسبب مشاكل التمويل، وتفوز أحزاب تفتقر للرؤية والتفكير الإستراتيجي لأنها تمتلك المال.

وبالتالي تسعى الأحزاب جاهدة للحصول على المال اللازم لتسيير أمورها، لكن الحصول على المال فيه الكثير من المحاذير والمخاطر، إذ توجد جهات أجنبية تسعى للأحزاب لتقدم لها المال مقابل أن يقوم هذا الحزب بتحقيق مصالح هذه الجهات عند وصوله السلطة فترتهن - بذلك - إرادة الدولة للخارج بسبب ارتباط الحزب الحاكم بجهات أجنبية تعمل ضد مصلحة البلاد وأهلها.

وبالتالي لابد من البحث عن مصادر للتمويل لا تنتهك حرمة البلاد واستقلالها، ولا تكون قيداً على تصرفات الحكومة المنتخبة. في ذات الوقت، فإن مصادر التمويل الداخلية شحيحة إلى حد كبير بحيث لا تغطي إلا جزءاً يسيراً من نفقات الحزب، وبالتالي فإن الأحزاب الفاعلة هي التي تستطيع أن تجد لنفسها مصادر لتمويل برامجها دون الدخول في علاقات مشبوهة مع جهات أجنبية.

وتقوم الأحزاب الوطنية عادة بالاعتماد على مصادرها الذاتية: اشتراكات وتبرعات الأعضاء، الاستثمارات الخاصة بالحزب.. الخ بحيث تمول أنشطتها وتحافظ - في ذات الوقت - على استقلاليتها ووطنيته.

المراجع :

- ١- ابراهيم أبراش ، علم الاجتماع السياسي ، دار الشروق ، ١٩٩٨م.
- ٢- أحمد زايد ، مقدمة في علم الاجتماع السياسي ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٦م.
- ٣- قحطان احمد سليمان الحمداني،الاساس في العلوم السياسية،دار مجدلوي للنشر والتوزيع،عمان(الاردن)،٢٠٠٤.
- ٤- مجموعة من اساتذة الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة،مبادئ العلوم السياسية ،القاهرة، ١٩٩٢.
- ٥- محمد علي محمد ،علم الاجتماع السياسي،القاهرة،بدون تاريخ،ص٢٢١.
- ٦- بهاء الدين مكاوي محمد قبلي ، الاحزاب ومستقبل التجربة الديمقراطية في السودان ، مركز السودان للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الخرطوم ، ٢٠٠٩.

(٦)

جماعات المصالح

نسمع كثيراً - خاصة عند الحديث عن السياسة الخارجية الامريكية - عن اللوبي الصهيوني ودوره في توجيه السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية بما يخدم مصلحة اسرائيل ، واللوبي الصهيوني هو أحد جماعات الضغط الامريكية ، لكن جماعات الضغط لا تقتصر على الولايات المتحدة وحدها وانما تنتشر في كل الدول ، كما ان مصالحها والقضايا التي تتبناها ليست فقط سياسية ، فقد تكون سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو انسانية .وتلعب جماعات المصالح القوية أدواراً حاسمة في سياسات الدول ، وعلى الرغم من ذلك فقليلون هم الذين بإمكانهم تقديم تعريف محدد وعلمي لجماعة المصلحة أو جماعة الضغط أو اللوبي فما هي جماعة المصلحة أو الضغط ؟ ، وما الفرق بينها وبين الحزب السياسي ؟ ما هي وظائفها وما مصادر قوتها ؟ وما هي الاساليب التي تستخدمها من أجل تحقيق أهدافها ؟

الصفحات التالية تقدم لك الاجابة على هذه الاسئلة بما يمكنك من تكوين فكرة اساسية حول هذا الموضوع المهم .

يعرف البعض جماعة المصلحة على انها «مجموعة من الافراد تسعى للتأثير - بوسائلها الخاصة - على عملية صنع السياسات العامة لدفعها في الاتجاه الذي يحقق مصالح أعضائها المادية والمعنوية دون السعي للمشاركة في الحكم أو تحمل المسؤولية »

بينما يعرفها اخرون على انها « جماعة تسعى لتحقيق هدف أو أهداف معينة مرتبطة بمصالح أعضائها بكافة الوسائل الممكنة ، عبر التأثير والضغط على قرارات وسياسات السلطة السياسية ، ولكن ليس من اهدافها الوصول الى السلطة »

يتضح من التعريفات السابقة أن عناصر جماعة المصلحة تتمثل في الآتي :

١- الجماعة : التي تتبنى المصلحة وتدافع عنها ، وقد تكون هذه الجماعة صغيرة او كبيرة . ومن المتوقع انه كلما كانت الجماعة كبيرة كلما كانت أكثر قوة كونها قادرة على الضغط والمساومة من أجل تحقيق أهدافها ، ومع ذلك فلاإن هناك جماعات صغيرة الحجم ولكنها شديدة الفاعلية وأكثر قدرة على تحقيق أهدافها ، وفي المقابل فهناك جماعات كبيرة الحجم لكن فاعليتها ضعيفة ، فالأمر لا يتعلق فقط بالعدد وانما بالنوعيه والمستوى التعليمي للأعضاء ودرجة وعيهم بالمصلحة التي تتبناها الجماعة وقدرتهم على التضحية من أجل هذه المصلحة .

٢- المصلحة : التي تتبناها الجماعة وقد تكون المصلحة سياسية او اقتصادية او معنوية ، وكلما كانت المصلحة واضحة في أذهان الأعضاء ، شرعية في نظرهم ، كلما كانت الجماعة أكثر تصميمًا على نيلها وأكثر قدرة على تحقيقها .

٣- عدم السعي للسلطة : كما سبقت الإشارة فإن جماعة المصلحة لا تتولى الحكم وإنما تمارس الضغط على السلطة الحاكمة من أجل تحقيق مصلحة الجماعة .

٤- التنظيم :أضاف البعض عنصرا رابعا وهو التنظيم الرسمي والوضع القانوني للجماعة فاشتراطوا وجود هيكل تنظيمي معترف به ، لكن هناك - في المقابل - من يرى أن التنظيم ليس عنصرا أساسيا في جماعة المصلحة لأن العبرة ليست بالتنظيم الرسمي ولا بالاعتراف القانوني إنما بالوجود الواقعي والفعلي للجماعة وقدرتها على ممارسة الضغط والتأثير على القرارات الحكومية ، كما أن جماعات مصلحة مؤقتة يلتقي أعضائها لفترة محددة من خلال المسيرات والمظاهرات ثم يتفرقوا وبالتالي فلا حاجة لهم بالتنظيم كونهم جماعة ضغط مؤقتة وليست دائمة .

الفرق بين جماعة المصلحة والحزب السياسي : تختلف جماعة المصلحة عن الحزب السياسي من عدة وجوه يمكن تلخيصها في الآتي :

١- الهدف : يهدف الحزب السياسي - عادة - الى الفوز بمقاعد الحكم وتولي السلطة السياسية ، أما جماعة المصلحة فإنها لا تسعى الى الوصول الى السلطة وإنما الى التأثير على السياسات الحكومية بما يخدم مصلحة الجماعة دون أن تشارك مباشرة في الحكم .

٢- العضوية : بما أن الأحزاب السياسية تفتح ابوابها لكل أفراد الشعب من أجل التصويت لها في الانتخابات بما يضمن فوزها في الانتخابات واستمرارها في الحكم فإنها ، تضم عناصر متباينة في المهن والمستويات التعليمية والثقافية والوظيفية ، اما جماعة المصلحة فيغلب على عضويتها التقارب في مستويات الدخل المستوى التعليمي والثقافي والاجتماعي.

٣- التنظيم : يشترط في الحزب السياسي ان يكون له هيكل تنظيمي مستقر يحدد العلاقة بين اجهزة الحزب ومستوياتها المختلفة ، بينما لا يشترط الهيكل التنظيمي في جماعة المصلحة .

٤- الوسائل : تسعى الأحزاب السياسية الى أن تكون وسائلها شرعية وعلنية ، أما جماعات المصالح فان وسائلها تجمع بين السرية والعلنية وبين الشرعية وعدم الشرعية .
أنواع جماعات المصالح :

هنالك عدة معايير يستخدمها العلماء في تصنيف جماعات المصالح نذكر منها - على سبيل المثال - الآتي :-

١ - المعيار التنظيمي :

وفقا لهذا المعيار يميز العلماء بين ثلاثة أنواع من جماعات المصالح هي :الجماعات المنظمة والجماعات شبه المنظمة والجماعات غير المنظمة .

يشير مصطلح الجماعات المنظمة الى تلك الجماعات التي لها تنظيم قانوني معترف به من قبل السلطة الحاكمة ولها مقر وعضوية ومصادر تمويلية معروفة وهيكل اداري مثل النقابات وغرف التجارة والصناعة .

بينما يشير مصطلح الجماعات شبه المنظمة الى تلك الجماعات التي لها تنظيم رسمي وقانوني ولكنها لا تلتزم بالتنظيم في تحركاتها المطالبة واحتجاجاتها مثل الاتحادات الطلابية التي تتجاوز اطرها التنظيمية اثناء تحركاتها الاحتجاجية ، بل ان بعضها يخالف - في بعض الاحيان - توجهات الاطر التنظيمية التي ينتمي اليها .

اما الجماعات غير المنظمة فتشير الى الجماعات التي تجتمع تلقائيا على موقف معين تؤيده اة تعارضه ثم تنفض دون ان يكون لها اطار تنظيمي او تحتاج اليه ، او الجماعات غير المشروعة كالعصابات والجماعات الارهابية وان توافر لها اطار تنظيمي .

لكن ، بما ان هناك اختلاف حول التنظيم نفسه كعنصر من عناصر الجماعة ، فقد قلل البعض من أهمية هذا المعيار في تصنيف جماعات المصالح .

٢ - معيار طبيعة المصلحة : وفقاً لهذا المعيار يتم تصنيف الجماعات حسب نوعية المصالح التي تتبناها ، فهناك جماعات المصالح الاقتصادية التي تسعى الى زيادة الاجور وتحسين شروط العمل لاعضاءها مثل نقابات العمال والموظفين، او الجماعات الساعية الى الارتقاء بالاوضاع المالية لاعضاءها مثل جمعيات رجال الاعمال وغيرها من المنظمات المماثلة . وهناك جماعات المصالح المهنية التي تسعى الى تنظيم اصول مزاولة المهنة كنقابات الاطباء والمهندسين والمحامين والصحافيين وغيرهم ، وهي جماعات تتميز بالتجانس في التخصص والتقارب في المستوى الوظيفي والتعليمي والثقافي ، وجماعات المصالح السياسية والتي تتبنى مصالح سياسية محددة مثل اللوبي الصهيوني بالولايات المتحدة الامريكية او الجماعات الداعية الى حظر السلاح النووي والتجارب النووية ، وهناك جماعات المصالح ذات الطبيعة الانسانية كجمعيات الرفق بالحيوان وحماية الاطفال والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة وكل الفئات الضعيفة .

٣- معيار نطاق المصلحة :-

حيث يميز البعض بين جماعات المصلحة على اساس نطاق المصلحة فهناك الجماعات ذات الطبيعة الفئوية كالجماعات المهتمة بفئات النساء او الاطفال او كبار السن ، وهناك جماعات المصالح المهنية كتنظيمات الاطباء او المهندسين او المحامين او الاعلاميين ، كما ان هناك جماعات المصالح التي تتبنى قضايا عامة مثل نزع السلاح او حماية البيئة او احترام حقوق الانسان الى غير ذلك من القضايا العامة .

٤- معيار الاستمرار : حيث يميز العلماء بين جماعات المصالح الدائمة او المستمرة وهي تلك التي تمارس نشاطا مستمرا ومتجددا مثل النقابات وجماعات الضغط السياسية وجمعيات حماية المستهلك وغيرها ، وجماعات المصالح المؤقتة التي تظهر لتتبنى موقفا معينا في وقت معين ازاء قضية محددة وتنتهي بانتهاء الامر او حل المشكلة المعنية .

وظائف جماعات المصلحة :

تقوم جماعات المصلحة بعدة وظائف ويمكن تلخيص هذه الوظائف في الآتي :

١- التعبير عن مصالح الأعضاء : تقوم جماعات المصالح بتحديد مصالح الأعضاء بدقة ووضوح وبلورة احتياجاتهم ومطالبهم وتقديمها للجهات المعنية وهي بذلك تعبر عن اراء منتسبيها من ناحيه وتساعد صانع القرار على معرفة مطالب الجماعة بشكل أوضح وتعمل جماعات المصالح في هذا الصدد مؤسسات أخرى كالأحزاب و وسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني الأخرى .

٢- الاتصال و ضبط سلوك الاعضاء : وتقوم جماعات المصلحة بهذا الدور من خلال تبني مطالب الأعضاء وتقديمها الى صانع القرار وبذلك تجنبهم الاحتكاك مع اجهزة السلطة ، كما تقوم بتسهيل الاتصال بين الاعضاء والحكومة من خلال نقل مطالب المواطنين لصانع القرار من ناحية وموقف صانع القرار الى المواطنين من ناحية أخرى .

٣- التنشئة والتعبئة والمشاركة السياسية : حيث تقوم بوظيفة تربية بغرس قيم سياسية جديدة في المجتمع وتوعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم فضلا عن تدريب المواطنين على العمل الجماهيري والسياسي بما يمكن من ظهور قيادات سياسية فاعلة في المجتمع ، وبشكل عام تعد جماعات المصلحة مدارس للتنشئة السياسية والثقيف السياسي وغرس القيم الوطنية في المجتمع .

٤- تقديم الخدمات : حيث تقوم بعض جماعات المصلح بتقديم الخدمات لاجنائها كأن تساعد في الحصول على مساكن او أراضي وخلافه مما يساهم في تنمية المجتمع .

أساليب جماعات المصالح : تستخدم جماعات المصالح عدة وسائل من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها ، وتختلف هذه الوسائل تبعا لطبيعة الجماعة وحجمها وامكاناتها و أهدافها والواقع الذي تعمل فيه فهي تستخدم في ذلك اساليب مشروعة مثل الحوار والنقاش والتفاوت واعداد الدراسات العلمية حول الموضوعات التي تتبناها وتقديمها الى صانع القرار ووسائل أخرى غير مشروعة كالرشاوة واستخدام العنف ، وسوف نقوم هنا بتسليط الضوء على أهم الاساليب التي تستخدمها جماعات المصالح وهي على النحو التالي :

١- الاتصال بالمؤسسات السياسية : فقد تلجأ جماعة المصلحة الى الاتصال بأعضاء البرلمان لحثهم على استصدار قرار او قانون معين يخدم مصلحتها او الاتصال بالسلطة التنفيذية بهدف اقتناعها بانتهاج سياسة معينة او وقف اجراءات تضر بمصلحة الجماعة . وفي بعض الاحيان تقوم السلطات السياسية من جانبها بالاتصال بهذه الجماعات بهدف استطلاع رأيها حول مشروعات القوانين قبل اصدارها .

٢- المساندة الانتخابية : حيث تقوم الجماعة خلال فترة الانتخابات بمساندة الاحزاب والافراد المؤيدين لمطالبها ، وهي ترمي من وراء ذلك الى كسب رضى هذه الاحزاب والقيادات و من ثم النفاذ الى مواقع صنع القرار والتاثير على السياسات الحكومية بما يخدم مصلحتها .

٣- الاستمالة : حيث تلجأ الجماعة الى التقرب من المسؤولين الحكوميين باقامة علاقات معهم بهدف كسبهم الى صفها وقد تستخدم في ذلك وسائل مشروعة واخرى غير مشروعة كتقديم الهدايا والرشاوي وغيرها .

٤- مخاطبة الرأي العام: وهنا تقوم الجماعة بمخاطبة الرأي العام بهدف كسب تعاطفهم أو تجنب معارضته لمطالب الجماعة وبسبب زيادة اهمية الراي العام في العقود الاخيرة والناجم عن التطورات الهائلة في تقنية الاتصالات فقد أصبحت جماعات المصالح تولي الرأي العام اهمية كبيرة وتعمل عليه في معاركها المحتملة مع السلطات الحاكمة على أن مما تجدر الاشارة اليهم ان مخاطبة الراي العام تتوقف على نوعية القضايا المطروحة ، فكل ما كانت القضية ذات طابع قومي عام وكلما كانت تهم قطاعا اكبر من المواطنين كلما تعاطف معها الراي العام وكلما ضاقت الشريحة التي تحتمل الموضوع كلما تعذر تحويلها الى قضية راي عام .

٥- الاحتجاجات العنيفة :على الرغم من أن جماعات المصالح تعمل كثيرا على الوسائل السلمية في سعيها لتحقيق مصالحها ، الا أنها تلجأ في بعض الاحيان الى وسائل عنيفة كالاضراب عن العمل او تسيير المظاهرات الى غير ذلك من الوسائل العنيفة .

المراجع:

- ١- رجب عبد الحميد، مبادئ العلوم السياسية، دار ابوالمجد للطباعة ، القاهرة ، ٢٠١١.
- ٢- شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م
- ٣- قحطان أحمد سليمان الحمداني، الأساس في العلوم السياسية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،عمان ، الطبعة الثانية ، ٢٠١٣-٢٠١٤ م .
- ٤- محمد محمود ربيع ، واسماعيل صبري مقلد (محرران) ، موسوعة العلوم السياسية ، جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٩٤م.
- ٥- محمد نصر مهنا ، علم السياسة ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، بدون تاريخ.
- ٦- موريس بي فيورينا وآخرون ، الديمقراطية الأمريكية الجديدة ، ترجمة لميس فؤاد اليحيى، الأهلية للنشر والطباعة والتوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٨م.
- ٧- جون ج ميرشايمر وستيفن م. والت ، اللوبي الاسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية ترجمة انطوان باسيل ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٧م

(٧)

الرأي العام

لم تبرز أهمية الرأي العام قبل القرن الثامن عشر الميلادي، لان الحكومات لم تكن - حتى ذلك الوقت - تولي أهمية كبيرة لرأي الجماهير ودورهم في تقرير الامور السياسية . الا انه ، بفضل الافكار الداعية الى الحرية والمساواة ، وما واكبها من تطورات في الجوانب الاجتماعية والتكنولوجية ، ازدادت أهمية الرأي العام وبرز دوره وغدا عنصراً فاعلاً في توجيه المؤسسات السياسية والتأثير على القرارات الصادرة عنها .

فما المقصود بالرأي العام ، وما أهميته ودوره في اتخاذ القرارات ؟ ، وكيف تتم عملية قياس الرأي العام ؟

مفهوم الرأي العام :

في الواقع ليس هناك اتفاق بين العلماء حول مصطلح الرأي العام ، فعلى سبيل المثال يعرفه ليونارد دوب على انه يشير الى « اتجاهات أفراد الشعب ازاء مشكلة ما في حالة انتمائهم الى مجموعة اجتماعية واحدة » كما عرفه وليم البيج بانه « تعبير أعضاء الجماهير عن الموضوعات المختلف عليها »

ويعرفه اخرون بانه « الرأي السائد بين اغلبية الشعب الواعية في فترة معينة بالنسبة لقضية او اكثر يحتدم فيها الجدل والنقاش وتمس مصالح هذه الاغلبية او قيمها الانسانية الاساسية مساً مباشراً ».

عناصر الرأي العام :

طبقاً لبرنارد هينسي فن الرأي العام ليس سوى « تفضيلات يفصح عنها كم يعتد به من افراد المجتمع نحو مسألة ذات أهمية عامة » واستناداً الى ذلك يحدد هنسي اربعة عناصر لمصطلح الرأي العام هي :

١- وجود قضية او مسألة تكون محل اهتمام عام وتنطوي على احتمال الاختلاف حولها ولا يكون الحديث عن رأي عام حول المسائل البديهية .

٢- وجود جمهور للقضية يهتم بها ويكون على علم بابعادها .

٣- وجود قدر من التنوع في اراء الجمهور ازاء القضية ، وكلما كان الموضوع معقداً كلما كان الاختلاف حوله اكبر .

٤- الإفصاح عن الرأي كتابة أو شفاهة أو بأي وسيلة أخرى من وسائل التعبير .

طرق قياس الرأي العام:

توجد ثلاثة طرق رئيسية لقياس الرأي هي

(١) طريقة الاستبيان:-

(٢) طريقة المسح

(٣) طريقة تحليل المضمون

أولاً: طريقة الاستبيان:

وهو طريقة لمعرفة اتجاهات الرأي العام تجاه لعصر المشاكل العامة وتتلخص هذه الطريقة في اخيار عينة دقيقة من المجتمع وتوجيه أسئلة محددة حول المشكلة ويمر الاستبيان بمراحل هي:وضع تصور عام للمشكلة ، اختيار العينة ، جمع البيانات وتحليلها ، واستخلاص النتائج.

ثانياً: طريقة المسح:

وهي طريقة اعم واشمل من طريقة الاستبيان لانها تسعى الى معرفة اتجاهات الرأي العام الظاهرة والكامنة بخلاف الاستبيان الذي يركز على الاتجاهات الظاهرة ويمكن معرفة اتجاهات الرأي العام من خلال:

(أ) المقابلة : وتشير الى المقابلة المباشرة واللقاء بين الباحث والمبحوث والحديث الى الاشخاص المراد معرفة ارائهم حول الموضوع المعني لمعرفة ارائهم بعد توفير الثقة بين الطرفين بما يمكن المبحوثين من الإفصاح عن ارائهم الحقيقية .

وسيلة الملاحظة : وتتم من خلال ملاحظة الجمهور للوقوف على ارائهم من خلال تصرفاتهم وسلوكهم من شائعات ونكات سياسية وتعليقات .

ثالثاً : طريقة تحليل المضمون :-

هناك عدة تعريفات لمنهج او طريقة تحليل المضمون فعلى سبيل المثال عرفه كابلان بانه « هو المعنى الإحصائي (Statistical Semantics) للأحاديث والخطب السياسية . ويرى بيرلسون (Berelson) إن تحليل المضمون هو أحد الأساليب البحثية التي تستخدم في وصف المحتوى الظاهر أو المضمون الصريح للمادة الإعلامية وصفاً موضوعياً، منتظماً ،كمياً وعرفه د. محمد عبد الحميد على انه « مجموعة الخطوات المنهجية التي تسعى إلى اكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى ،والعلاقات الارتباطية لهذه المعاني من خلال البحث الكمي ،الموضوعي ،والمنظم لسمات الظاهرة في هذا المحتوى) .

المراجع:

- ١- بطرس غالي ومحمود خيرى عيسى ، المدخل في علم السياسة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، الطبعة العاشرة ، ١٩٩٨م.
- ٢- رجب عبد الحميد، مبادئ العلوم السياسية، دار أبو المجد للطباعة ، القاهرة ، ٢٠١١م .
- ٣- محمد محمود ربيع ، واسماعيل صبري مقلد (محرران) ، موسوعة العلوم السياسية ، جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٩٤م.

4- <http://forums.moheet.com/showthread.php?t=157764>

(٨)

التنشئة السياسية

يقول البعض إن النظام الاجتماعي والسياسي يعتمد على قبول الناس العاديين بنفس درجة اعتماده على القوانين المكتوبة فهو كما وصفه جان جاك روسو (ليس منحوتاً على رخام أو نحاس ولكنه منحوت في قلوب المواطنين).

على ان السؤال الذي يفرض نفسه في هذا المقام هو:

كيف يتم نحت العادات السياسية في قلوب المواطنين؟ ما هي الجهة التي تقوم بذلك؟ وما هي أدواتها ووسائلها في ذلك.

إن هذه التساؤلات والإجابة عليها تمثل جوهر نظرية التنشئة السياسية، وسنقوم في هذا الجزء بالوقوف عند مفهوم التنشئة السياسية وأهدافها والمؤسسات التي تقوم بها.

ترجع بدايات الاهتمام بأمر التنشئة السياسية إلى عهد الإغريق القدماء، فقد تناول هذا المفهوم كل من إفلاطون وأرسطو، لكن تناولهم له كان تناولاً عرضياً سريعاً في سياق الحديث عن دور الدولة ووظيفتها وعلاقة الدولة بالمجتمع، لكن الدراسة العلمية المنظمة لموضوع التنشئة السياسية جاء في عهد الثورات الاجتماعية في أوروبا في القرن الثامن عشر الميلادي لأن علماء السياسة والاجتماع لم يهتموا - قبل هذا التاريخ - بدور الأفراد العاديين وجماهير الشعب في التأثير على الواقع السياسي أو تشكيل الظاهرة السياسية.

لكن قيام الثورة الصناعية في أوروبا وما أعقبها من تحولات اقتصادية عميقة الجذور والثورة الديمقراطية في الجانب السياسي، كل ذلك قاد إلى زيادة دور الجمهور أو الشعب في توجيه المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبرزت أهمية الرأي العام بصورة لم يعد من الحكمة معها تجاهل الرأي العام أو السعي للتقليل من دوره الاجتماعي والسياسي.

لقد برزت - في هذا السياق - آراء تقول بان النظام الاجتماعي والسياسي يعتمد على قبول الناس العاديين بنفس درجة اعتماده على القوانين المكتوبة، وفي هذا السياق أيضاً جاءت مقولة جان جاك روسو (ان النظام السياسي والاجتماعي ليس منحوتاً على رخام أو نحاس ولكنه منحوت في قلوب المواطنين). إن نحت النظام السياسي يتأتى من خلال التنشئة السياسية والتثقيف السياسي، فما المقصود بالتنشئة السياسية وما المقصود بالثقافة السياسية؟

(أ) تعريف التنشئة السياسية :

في الواقع ليس هناك تعريف موحد للتنشئة السياسية، ولا يمكن للمرء أن يحصي التعريفات التي وردت بشأن التنشئة السياسية فهي كثيرة ومختلفة ومتباينة إلى حد التعارض في بعض الأحيان، ويرجع ذلك - في المقام الأول - إلى اختلاف نظرات العلماء والمفكرين لعملية التنشئة السياسية نفسها ولكن يمكن بشكل عام التمييز بين اتجاهين فيما يتعلق بالتنشئة السياسية هما : الاتجاه الأول: ويرى في التنشئة السياسية عملية نقل لمعلومات سياسية وقيم ووجهات نظر قنوات التنشئة السياسية للمواطنين الذين يكون دورهم هو التلقي فقط وهو ما يشير إلى دور سلبي للشريحة المستهدفة، ويستخدم رواد هذا الاتجاه عبارات تشير إلى الدور السالب للشريحة المستهدفة مثل تثقيف Enculturation أو إدخال (مفاهيم) induction in to أو تكوين (فكرة) Building in ... الخ. وهنا تقوم قنوات التنشئة السياسية بتثقيف المواطنين أو إدخال أفكار معينة إلى أذهانهم أو تكوين فكرة معينة عندهم ويكون دور المواطنين هنا هو التلقي فقط. أما الاتجاه الثاني فهو يرى أن المستهدفين أنفسهم يكونون قادرين على فهم البيئة السياسية من حولهم بمجهوداتهم الذاتية، وبالتالي تسعى هذه الشريحة - التي يكون لها دور إيجابي في عملية التنشئة للحصول على المعلومات، ويستخدم رواد هذا الاتجاه عبارات وكلمات مثل يتعلم «Learns» أو يلتقط «Takes on» أو كيف نفسه مع «Adapt himself with» ... الخ. وهو ما يشير إلى دور إيجابي للفرد حيث يسعى لأن يتعلم ويلتقط ويتكيف.

إن أشهر تعريفات الاتجاه الأول هو القائل بأن التنشئة السياسية هي (التلقين الرسمي وغير الرسمي، المخطط وغير المخطط للمعارف والقيم وأنماط السلوك السياسي، وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية وذلك في كل مرحلة من مراحل العمر) .

أما أشهر تعريفات الاتجاه الثاني القائل بإيجابية الأفراد فهو أن التنشئة السياسية هي (عملية تعلم القيم والاتجاهات السياسية... والتفاعل مع الحكومة والمواقف السياسية المختلفة) أو أنها هي (الطريقة التي يكتسب بها الفرد اتجاهاته نحو السياسية ويطورها) .

ولكن، في الواقع فإن عملية التنشئة السياسية تتضمن فعلاً من جانب الأفراد المستهدفين بالتنشئة ومن جانب قنوات التنشئة في وقت واحد. أما الافتراض بأن الفعل يأتي من جانب واحد فهو قول يجانب الصواب في كثير من الأحيان. ذلك أن قنوات التنشئة تعمل جاهدة من أجل تنشئة الأفراد بطريقة معينة من خلال غرس قيم وتوجهات ومبادئ سياسية معينة لدى مواطنيها بقصد خلق نوع من الارتباط القيمي بين النظام السياسي وأفراد المجتمع ضماناً لاستمرارية النظام واستقراره، وفي ذات الوقت فإن الأفراد يعملون من جانبهم للحصول على

المعرفة والمعلومات المتعلقة بسياسة بلدهم، وعليه فإن أي مفهوم شامل للتنشئة السياسية يجب ان يستصحب الرأيين السابقين.

على ان مما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام هو أن التنشئة السياسية هي باختصار عملية توصيل للثقافة السياسية وفي الواقع لا يمكن بأي حال من الأحوال دراسة التنشئة السياسية «political socialization» دون التطرق للثقافة السياسية «Political culture» ما دامت التنشئة السياسية هي عملية توصيل للثقافة السياسية.

إن الاهتمام بدراسة الثقافة السياسية يعود إلى عصور مبكرة حيث أشار أفلاطون مثلاً ، إلى ما سماه بـ «العواطف العامة» ولكن اتجهاً جديداً يستخدم أدوات البحث الاجتماعي والمسوحات الاجتماعية لجمع المعلومات حول الثقافة السياسية وتحليلها، قد برز إلى الوجود في الآونة الأخيرة، وهو اتجاه يتجاوز الأطر القانونية الجامدة ليغوص في المحركات الاجتماعية والسياسية ذات الصلة بالثقافة السائدة في المجتمع المعني.

ورغم الاختلاف الواسع أيضاً حول مفهوم الثقافة السياسية، فإنه لا بد من إيراد بعض التعريفات الخاصة بالثقافة السياسية، فلقد عرفها ـ على سبيل المثال ـ روي ماكريدس «Roy Macridis» على أنها (الأهداف المشتركة والقواعد العامة المقبولة) وهي لدى صمويل بيير «Samuel Pierre» القيم والمعتقدات التي تحدد لنا ما ينبغي أن تكون عليه الحكومة» .

أما روبرت دال فهو يرى أن العناصر التي تتألف منه الثقافة هي:

١. التوجهات الخاصة بحل المشكلات: براغماتية أم مثالية.
٢. التوجهات نحو السلوك الجمعي: تعاونية أم صراعية.
٣. التوجهات نحو النسق السياسي: تتميز بالولاء أم العداء أم اللامبالاة
٤. التوجهات نحو الأشخاص الآخرين: هل تتميز بالثقة أم بعدم الثقة .

إن هذه التوجهات الأربعة هي التي تحدد الثقافة السائدة في المجتمع وفقاً لروبرت دال، وبالتالي لا نتوقع وجود سلطة براغماتية في وجود ثقافة سياسية مثالية، ولا نتوقع استقراراً سياسياً في ظل وجود ثقافة سياسية صراعية، ولا نتوقع مساندة للسلطة الحاكمة. إذا كانت الثقافة السياسية السائدة في المجتمع هي معاداة السلطات الحاكمة. كذلك فإنه إذا كانت التوجهات نحو الآخر داخل المجتمع تقوم على أساس عدم الثقة كجزء من الثقافة العامة للمجتمع، فإن العلاقة المحتملة بين السلطة الحاكمة والشعب هي غالباً علاقة تقوم على عدم ثقة الشعب في السلطة الحاكمة والنظر إليها بريبة.

أما لوسيان باي Lucian Pye فقد ركز اهتمامه على جوانب الثقافة السياسية المرتبطة بالتنمية

السياسية ومؤشراتها وهي:

أ/ نطاق السياسة.

ب/ ارتباط الوسائل بالغايات في السياسة.

ج/ المستويات التي نحتكم لها في تقييم السلوك السياسي.

د/ القيم الكامنة خلف هذا السلوك.

إن نطاق السياسة الذي أشار إليه Pye هو الحد الفاصل بين الاجتماعي والسياسي وهو ما يشير إلى درجة تفاعل المجتمع مع المسائل والأحداث السياسية ، وهو ما أشار إليه كل من ألموند فيربا في تصنيفهم للثقافات السياسية حينما أكدوا على أن الثقافات السياسية تنقسم إلى ثلاثة أنواع هي:

أ/ الثقافة السياسية المشاركة Participant political culture:

ويقصد بها الحالة التي تكون فيها اتجاهات المواطنين إيجابية نحو الموضوعات السياسية، حيث يتأثر المواطنون بالموضوعات السياسية ويؤثرون فيها.

ب/ الثقافة السياسية التابعة Subject political culture:

وذلك حينما تكون اتجاهات المواطنين سلبية فتكون هذه الثقافة (تابعة) لأن المواطنين يتأثرون بالموضوعات السياسية ولكن لا يؤثرون فيها.

ج/ الثقافة السياسية المحددة: Parochial political culture :

وذلك حينما لا يجد الفرد أية علاقة تربطه بالنسق السياسي، وليس عنده معلومات كافية عن النسق، وهو نموذج يوجد في المجتمعات التقليدية التي تسودها الأمية والجهل بما يحول دون وصول المعلومة أو الثقافة المطلوب توصيلها إلى الأفراد المستهدفين.

لكن الملاحظ هو أن الثقافة السياسية ليست معزولة عن الثقافة العامة أو الكلية للمجتمع المعني، لأن الثقافة السياسية هي مجرد ثقافة فرعية (Sub- culture) تتأثر بالثقافة العامة السائدة في هذا المجتمع، إذا لا يمكن أن نتصور وجود شعب يثق في حكومته إذا كانت الثقافة العامة للمجتمع قائمة على أساس عدم الثقة بين أفرادها.

كذلك لابد من ملاحظة حقيقة هامة وهي: أنه وفي المجتمعات التعددية (في الجوانب العرقية والثقافية والدينية) يتعذر الحديث عن ثقافة اجتماعية عامة يتسم بها هذا المجتمع، وإنما تكون هناك (ثقافات) سياسية واجتماعية متعددة داخل المجتمع الموحد وبالتالي يصعب الحديث عن ثقافة سياسية لهذا المجتمع، فالدين والجهة والقبيلة واللغة والإقليم قد تكون جماعات مرجعية لكثير من أفراد المجتمع، وبالتالي ربما تكون هذه الولاءات التحتية سبباً مباشراً في صراعات بين

المجموعات المختلفة المكونة للجماعة الوطنية (عموم سكان الدولة)، أو سببا في الصراع بينها وبين السلطات الحاكمة.

لكن أكثر الأمور خطورة يتمثل في وجود فجوة بين الصفوة في المجتمع (Elites) من ناحية، وبين الجماهير (Masses) من ناحية أخرى في جانب الثقافة السياسية، لأن هذا يؤدي إلى انقسام المجتمع ويقود إلى محاجة حول شرعية السلطة السياسية نفسها.

ففي الدول التي تعرضت للاستعمار الأوربي، خاصة البريطاني القائم على أساس الحكم غير المباشر (Indirect rule) اتضح أن هناك فجوة بين القيادات والجماهير، فالقيادة تلقت تعليماً نظامياً غربياً والجماهير تلقت تعليماً دينياً تقليدياً، فهناك فروق واضحة بين الطرفين نتيجة لاكتساب القيادات لقيم غربية تختلف تماماً عن القيم التقليدية السائدة في هذه المجتمعات وهو ما يؤدي إلى تفتت الثقافة السياسية وغياب القاسم المشترك بين الطرفين.

بل وحتى داخل الصفوة نفسها ربما يوجد هذا التفتت في الثقافة السياسية، ففي دراسة أجراها Lucian Pye عن بورما، اتضح وجود اختلافات ثقافية كبيرة بين السياسيين والإداريين، فالإداريون تلقوا تعليمهم تحت إشراف البريطانيين مما جعل القيم السياسية لديهم تختلف عن القيم السياسية التي يحملها السياسيون الذين برزوا في الساحة السياسية من خلال صراعهم السياسي مع البريطانيين في إطار الحركة الوطنية المناهضة للاستعمار، فأصبح السياسيون يتبنون قيماً مثالية وأخلاقية تعادي البريطانيين وتشكك في الإداريين وتتحفظ على تصرفاتهم. ولا شك أن هذا المظهر من مظاهر التفتت الثقافي ينعكس سلباً على الأوضاع السياسية والاجتماعية وعلى الاستقرار السياسي مما يتطلب معالجة سريعة.

مؤسسات التنشئة السياسية:

أولاً: الأسرة:

تعتبر الأسرة من أهم مؤسسات التنشئة السياسية إذ تلعب الأسر دوراً أساسياً في تشكيل اتجاهات أبنائها سواء كان ذلك في الجوانب الاجتماعية أو القيمية أو السياسية. لقد كشفت الدراسات عن الدور الهام الذي تقوم به الأسرة في توجيه سلوك أبنائها. إن أهمية الأسرة في التنشئة السياسية يرجع إلى عاملين أساسيين هما:

١/ إن الأسرة تحتكر توجيه الطفل خاصة في السنوات الأولى من حياته حيث يقوم الوالدان بنقل الأفكار والمعلومات والقيم للطفل ويوضحا له السلوك المقبول والمرفوض اجتماعياً ودينياً. في ذات الوقت فإن الأسرة خلال السنوات الأولى للطفل تمارس التنشئة بمفردها وليس هناك مؤسسات أخرى تنافسها في هذا الدور مما يجعل دورها حاسماً في هذه العملية.

٢/ قوة الروابط الأسرية تزيد من أهمية دور الأسرة في التنشئة، لقد أثبتت الدراسات أنه، وفي إطار أي جماعة، كلما كانت درجة الترابط قوية كلما زادت درجة التأثير والتأثر بين أفرادها. لذلك ولأن الروابط الأسرية قوية بطبيعتها فإن هذه القوة تنعكس بشكل مباشر على عملية التنشئة.

إن هذه الملاحظة ليست قاصرة على دول العالم الثالث التي تتميز بالترابط الأسري وإنما حتى في الدول المتقدمة أوضحت بعض الدراسات التي أجريت على السلوك التصويتي في بريطانيا أن هناك ما يقرب من التطابق في السلوك التصويتي بين الأب وبقية أفراد الأسرة. ومع ذلك فهناك من يقلل من دور الأسرة في التنشئة السياسية استناداً إلى الآتي:

١- إن الفترة التي تحتكر فيها الأسرة تنشئة الطفل هي مرحلة مبكرة. قبل دخول الطفل إلى المدرسة حيث تبدأ المدرسة في منافسة الأسرة في التنشئة السياسية. وعادة لا تكون للطفل اهتمامات سياسية في تلك المرحلة ولا يتبلور وعيه السياسي خلالها، لأن الاهتمامات السياسية تأتي في مرحلة لاحقة من العمر وبالتالي، فإن دور الأسرة في التنشئة السياسية ليس على هذه الدرجة من الأهمية التي يتم تصويرها به.

٢/ إن الأسرة نفسها - مهما كانت درجة اهتماماتها السياسية. لا تكون حريصة، في الغالب، على تلقين أبنائها أفكاراً وقيماً سياسية بنفس درجة حرصها على تعليمهم أسس التعامل مع الآخرين، واحترام الكبار، وإعدادهم للحياة المستقبلية وتحمل المسؤولية. وبالتالي فإن التلقين السياسي نفسه ليس من الاهتمامات الرئيسية للأسرة.

ثانياً: المدرسة:

الدراسة تجربة يمر بها أغلب الأطفال حيث يقضي الطفل السنوات الأولى من عمره في تعلم بعض أسس العلوم وبعض المهارات التي تعينه على مواجهة الحياة في المستقبل، وتعمل الدول - خاصة المتقدمة يعزز من خلال المنهج والمراسم والنشاطات الرمزية والأنشطة المدرسية بإبراز ما يغرز الأمجاد القومية للدول والتعريف بالقيادات والرموز الوطنية، وتعمل الدولة على تقديم تاريخ الدولة للأطفال خالياً من الشروخ والتصدعات، بالإضافة إلى تعليمهم أسس المواطنة وواجبات المواطن تجاه الدولة.

تبدأ مرحلة التعليم من سن الخامسة أو السادسة وتستمر بحسب الدرجة التي يصل لها الشخص (تعليم ثانوي أو جامعي أو فوق الجامعي)، إن سنوات التعليم هذه تلعب دوراً أساسياً في تنمية الذات السياسية متزامنة مع قنوات التنشئة السياسية الأخرى كالأسرة والجماعات والأفراد.

وفي داخل الفصل الدراسي تشترك المقررات الدراسة والمراسم والنشاطات الرمزية والنشاطات المختلفة للمدرسة في التأثير على التطور السياسي للصغار .

ويعتبر المقرر الدراسي هو أهم هذه الوسائل حيث يتضمن المقرر القيم الأساسية للمجتمع بالإضافة إلى تاريخ الدولة وأمجادها التاريخية وتعليم المواطنة كما تلعب المراسم والنشاطات الفصلية درواً بارزاً في ترسيخ الأفكار المطلوب توصيلها للصغار، ويلعب المدرس نفسه دوراً كبيراً في التنشئة السياسية بسلوكه وقوله داخل الفصل الدراسي. لئن كان بإمكان المدرس ان يستخدم الفصل الدراسي للتلقين الايدولوجي والدعاية الحزبية، إلا ان هذا مرفوض ويعتبر استخدام المدرس للفصل في التبشير بأرائه والدعاية إلى حزبه الذي ينتمي إليه انحرافاً بأهداف التعليم، لكن المطلوب منه هو تعليم المواطنة وربط الصغار بالقيم والأهداف الوطنية العليا. وبالطبع، فان التلقين الايدولوجي غير مقبول من كل المؤسسات القومية مادامت أنها تتصف بصفة القومية إذ لا يجوز حتى للحزب الحاكم ان يعمل - بشكل سافر - علي الدعوة لأيدولوجية النظام الحاكم أو تبرير سياساته أو تمجيد قياداته.

ثالثاً: وسائل الإعلام والاتصال:

تلعب الصحف والراديو والتلفزيون وغيرها من وسائل الإعلام الدور الأكبر في التنشئة السياسية، إذ تعمل السلطات عادة علي استخدام هذه الوسائل في عملية التنشئة السياسية وبث الثقافة السياسية داخل المجتمع المحكوم وتوجيه سلوكه - من خلال هذه القيم - بما يحقق الاستقرار داخل الدولة ويقود إلى الوحدة والتلاحم ويمنع الاختلاف.

وفي السنوات الأخيرة حدثت تطورات هائلة في وسائل الاتصالات بوجود شبكة الاتصالات الدولية (Internet) وانتشار هذه الخدمة مما جعل وسائل الإعلام أكثر فعالية في تشكيل الرأي العام المستير.

على أن الجدير بالملاحظة هنا هو أن دور الدولة في التنشئة السياسية لمواطنيها لما يعد كما كان في السابق، ولم تعد الدولة بقادرة على التحكم في هذه العملية، لأن المواطن أصبح يتلقى معلوماته من مصادر مختلفة وربما لا يستمع المواطن كثيراً إلى الإذاعة والتلفزيون الوطني يتلقى معلوماته من مصادر أخرى، حتى إذا كان المواطن يستمع إلى أجهزة الإعلام المحلية والأجنبية معاً فإن ما تغذيه به القنوات المحلية من أفكار وتصورات وقيم يمكن أن تسلبه من أجهزة الإعلام العالمية وهو ما يثير التساؤل حول دور الدولة في التنشئة السياسية في عصر العولمة والتطورات التكنولوجية الهائلة في مجال الإعلام والاتصال.

رابعاً: الأحزاب السياسية :-

تلعب الأحزاب السياسية دورا بارزا في التنشئة السياسية، والأحزاب بحكم كونها جماعات متنافسة علي السلطة، فإنها تعمل علي توعية أعضائها بالمسائل السياسية وتعمل على زيادة وعيهم بالقضايا الوطنية، وتستخدم في ذلك عدة وسائل لعل أهمها الصحف اليومية، اللقاءات الجماهيرية، النشرات والتقارير..... الخ وبالتالي تلعب الأحزاب السياسية دور بارزا في التنشئة السياسية لعضويتها بشكل خاص كما تسهم في توعية الشعب، من خلال الوسائل المذكورة، بشكل عام.

خامساً: جماعات المصالح:

وتعمل علي تنشئة أعضائها بصورة تتناسب ومواقفها السياسية وتعمل علي إقناعهم بالفكرة أو المصلحة الرئيسية التي تتبناها وتهيئهم للتضحية من اجل هذه الفكرة أو المصلحة، وتدفعهم لمعارضة السياسات المتناقضة مع مصالحها، كما أنها تقوم بإعداد الدراسات في المجال الذي يعينها وتقديم هذه الدراسات للمسؤولين، وبهذه الطريقة تسهم في التنشئة السياسية للمواطنين، وخاصة أعضاء الجماعة.

المراجع :

١. ريتشارد داوسن وآخرون، التنشئة السياسية: دراسة تحليلية، ترجمة مصطفى خشيم ومحمد زاهي المغربي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٠م، ص ١١.
٢. شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م، ص ٢١٦.
٣. المرجع السابق، ص ٢١٧.
٤. شعبان الطاهر الأسود، مرجع سابق، ص ٥٠.
٥. لتفصيل ذلك: أنظر ريتشارد داوسن، مرجع سابق، ص ١٨٤ - ١٨٦.

(٩)

المؤسسية والحكم الصالح

كثير في السنوات الماضية - خاصة في أدبيات المنظمات الدولية - الحديث عن المؤسسية والحكم الصالح أو الحكم الراشد أو الحكم الرشيد أو الحكم الجيد وغيرها من المصطلحات التي تشير الى نفس المعنى تقريباً .

وعلى الرغم من الاستخدام الواسع لمصطلحات مثل الحكم الصالح والمؤسسية ، إلا أن هذه المصطلحات لا تزال من الأمور المختلف حولها بشدة .

الصفحات التالية تقدم لك توضيحاً لمفهوم المؤسسية ومفهوم الحكم الصالح والعلاقة بينهما إذ يتعذر وجود الحكم الصالح في غياب المؤسسية لأن المؤسسية تعد من أهم سمات الحكم الصالح . يقصد بالمؤسسية السياسية في أدبيات التنمية السياسية «إضفاء الطابع المؤسسي Institutionalization على عمليات صنع القرار ،بمعنى الاعتماد على الأبنية والأطر الرسمية والنظامية مثل البرلمان والأحزاب وجماعات المصالح، وذلك بهدف التخلص من عملية شخصنة السلطة» (١) .

والمؤسسية وفقاً لما جاء في هذا التعريف تشير الى الدور الكبير الذي تضطلع به المؤسسات السياسية المختلفة في صنع القرار ،حيث تقوم الأبنية الرسمية - وفقاً لصلاحياتها المنصوص عليها مسبقاً - باتخاذ القرارات اللازمة لتسيير شؤون الحكم والسياسة ،على أسس موضوعية بعيداً عن الرغبات الذاتية والمصالح الشخصية لصناع القرار ،وذلك خلافاً لما عليه الحال في أنظمة العالم الثالث التي تعاني من شخصنة السلطة التي تتمحور حول الأشخاص ،وتتضاءل فيها دور المؤسسات التي تصبح - ان وجدت- مجرد لافتات وأدوات لتبرير ممارسات السلطة القائمة . وهو ما يشير الى ضعف أو غياب الفاعلية المؤسسية. لذلك أهتم الكتاب والعلماء بتحديد شروط الفاعلية المؤسسية، ومن أبرز هذه الشروط:.

١. التكيف مع متغيرات الواقع المجتمعي.

٢. ذاتية الحركة واستقلالية القرار السياسي.

٣. الهيراركية التنظيمية والترابط والتنسيق الوظيفي داخل الوحدة . وفيما بين المؤسسات وبعضها البعض (٢) .

إن التكيف مع متغيرات الواقع المجتمعي يقتضى حرية كاملة لهذه المؤسسات بحيث تستجيب

- ذاتياً - لهذه المتغيرات ، وهذا يتسق وفكرة النسق System القائمة على أساس الفعل ورد الفعل بهدف تحقيق التوازن المطلوب، أما اذا فقدت المؤسسة الحرية فى الحركة التلقائية ،فانها تفشل فى الاستجابة السريعة للمتغيرات الحادثة فى الواقع الاجتماعى ،وقد اعتبر بعض العلماء من أمثال جابريل آلوندى أن القدرة الاستجابية Responsive Capability تعد من مؤشرات فاعلية النظام السياسى (٣).

كذلك تشير ذاتية الحركة واستقلالية القرار السياسى إلى الحرية اللازمة للحركة، وهو يشير الى استقلالية المؤسسة وهى عين (المؤسسية) ، أما فى حالة السلطة المشخصة (أى المرتبطة بالأشخاص) ،فان المؤسسات - ان وجدت- فإنها تكون محدودة الحركة وضعيفة الاستجابة لانها تنتظر الإشارة او الموافقة من صاحب السلطة ،وهذا ما يسمى بغياب المؤسسة حيث تصبح المؤسسات بلا دور.

كذلك فان التنظيم الهرمى يشير الى المؤسسة ، حيث تزداد الصلاحيات كلما ارتقينا الى أعلى الهرم ، ويمثل صاحب السلطة الأعلى قمة الهرم ،وتكون العلاقة بين قمة الهرم وقاعدته علاقة مزدوجة ،حيث تتلقى القيادة المعلومات والمقترحات التى على أساسها يتم إتخاذ القرار الذى يتنزل بذات القنوات التى صعدت بها المعلومات والمقترحات، فى تسلسل هرمى تحدد فيه الوظائف والصلاحيات بصورة واضحة ، ويعرف كل مستوى من المستويات :واجباته وصلاحياته . ويصر على عدم تجاوزه، وتكون له القدرة على الاحتفاظ بصلاحياته والدفاع عنها وفقاً للدستور والقانون، بل يحق لكل مستوى من المستويات أن يلجأ للمؤسسات القانونية إذا تم تجاوزه، أو تم التغول على صلاحياته.

وقد أدى رسوخ المؤسسات السياسية فى الغرب الى ظهور التحليل المؤسسى للظواهر السياسية Institutional analysis والذى يعنى بدراسة العمليات والهيكل السياسية استناداً الى الوثائق الحكومية والسجلات الرسمية للدولة.

وترتبط المؤسسة بعدد من المبادئ السياسية الأخرى التى لا يمكن تطبيق المؤسسة بمعزل عنها. من هذه المبادئ : الشفافية، وحكم القانون، والمحاسبية. وتعد هذه المبادئ - بالإضافة الى المشاركة، والفاعلية، والانصاف ، واحترام حقوق الإنسان- هى أسس الحكم الصالح.

مفهوم الحكم الصالح :

رغم الاستخدام الواسع لمصطلحات الحكم الصالح، والحكم الجيد، والحكم الراشد، والتى تشير كلها الى نفس المضامين تقريباً، إلا أن مصطلح الحكم الصالح لا يزال من المفاهيم المختلف حولها.

ولئن اختلف العلماء والمفكرون حول إيجاد تعريف مانع جامع للحكم الصالح، لكن هناك اتفاقاً على أسس هذا الحكم مثل الشفافية والمحاسبية والانصاف، وحكم القانون، والعدالة «لأن أنساق الحكم الفاسدة... لا تسهر على مصالح الشعب.... ولا تحقق، من ثم، طموحاته في العزة والكرامة. (٤).

على أن من التعريفات التي وردت بشأن الحكم الصالح ما يشير الى أنه هو «الحكم الذى تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وكوادر ادارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وبتقدم المواطنين، وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم، ودعمهم (٥).

وطبقاً للبرنامج الانمائى للامم المتحدة UNDP فى عام ١٩٩٧ م، فان الحكم الصالح يقوم على الآتى:-

١. المشاركة الفاعلة من قبل المواطنين فى إدارة شؤون مجتمعهم.
٢. الشفافية: والتي تعنى توافر المعلومات الصحيحة والدقيقة والكاملة حول الموضوعات المختلفة، وإمكانية الحصول عليها بسهولة من قبل المواطنين.
٣. المحاسبية: أى خضوع الموظفين الحكوميين للرقابة والمساءلة.
٤. حكم القانون: بمعنى توافر ترتيبات قانونية وقضائية واضحة، مع كفالة المساواة أمام القانون للجميع.
٥. الفاعلية: وتعنى الإستخدام الأمثل للموارد، أى تخصيص وإدارة الموارد استجابة للحاجات الجماعية.
٦. الإنصاف أى كفالة معاملة عادلة للجميع، فضلاً عن التوزيع العادل لثمار التنمية وأعبائها.

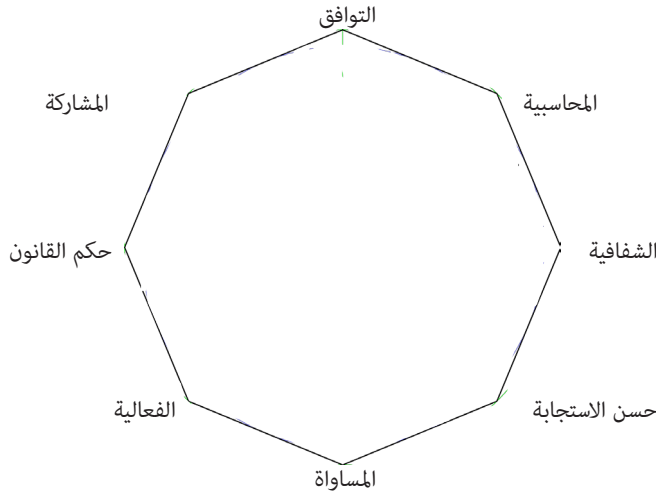
(٦).

لكن الدراسات التي صدرت لاحقاً عن برنامج الأمم المتحدة الانمائى، وضعت تسعة معايير للحكم. هذه المعايير يمكن تلخيصها فى الآتى:-

١. المشاركة الفعالة للمواطنين (رجالاً ونساءً)، مع توفر القوانين التي تضمن حرية تشكيل الجمعيات السياسية، وكفالة حرية التعبير والانتخاب، وبسط الحريات العامة بشكل اجمالى.
٢. حكم القانون: أى مرجعية القانون وسيادته على الجميع دون إستثناء.
٣. الشفافية بمعنى توفر المعلومات الدقيقة فى مواقيتها، وافساح المجال أمام الجميع للأطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة بما يساعد على اتخاذ القرارات الصحيحة، ويجب نشر المعلومات بصورة علنية بما يوسع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة، ويخفف من الهدر ويحاصر الفساد.

٤. حسن الاستجابة، أى قدرة المؤسسات على خدمة المجتمع بالاستجابة السريعة لمطالبه واحتياجاته.
٥. التوفيق: أى القدرة على التوسط والتحكم بين المصالح المتضاربة Distributive Capability وهو ما أشار له آلموند بمصطلح القدرة التوزيعية .
٦. المساواة بين الرجال والنساء فى الحصول على الفرص لتحسين الأوضاع والارتقاء الإجتماعى.
٧. الفعالية : بمعنى القدرة على تنفيذ المشروعات التى تحقق احتياجات المواطنين وتطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية وراشدة للموارد.
٨. وجود نظام متكامل من المحاسبة والمساءلة السياسية والإدارية للمسؤولين ولمنظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص.
٩. الرقابة الاستراتيجية المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية والهادفة إلى تحسين أوضاع الناس وتنمية المجتمع (٧) .

الشكل أدناه يوضح أسس الحكم الصالح



المصدر : حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربى، العدد ٣٠٩، نوفمبر ٢٠٠٤م، ص ٤٨.

الحكم غير الصالح : Poor Governance

فى مقابلة الحكم الصالح، تحدث البعض - لمقاربة الموضوع بهدف الانتقال للحكم الصالح-

- عن مفهوم الحكم غير الصالح، وأشاروا إلى سماته، والتي تتلخص فى الآتى :
- ١- الحكم الذى لا يفصل بين المصالح الخاصة والمصالح العامة، ولا بين المال العام والخاص.
 - ٢- نقص الإطار القانونى، وتطبيق القوانين بصورة تعسفية، مع إعفاء المسؤولين لأنفسهم من تطبيق القوانين.
 - ٣- وجود عدد من المعوقات القانونية والإجرائية أمام الاستثمار الانتاجى بما يدفع نحو أنشطة الربح السريع والمضاربات.
 - ٤- وجود آليات تتعارض مع التنمية، وتدفع نحو الهدر فى الموارد .
 - ٥- وجود قاعدة ضعيفة أو مغلقة وغير شفافة للمعلومات .
 - ٦- انتشار الفساد وآلياته وثقافته وانتشار القيم المتسامحة مع الفساد .
 - ٧- اهتزاز شرعية الحكم، وضعف كفة المواطنين فيه، بما يدفع الى انتشار القمع ومصادرة الحريات والتسلط وانتهاك حقوق الإنسان .
- هذه هى سمات نظم الحكم غير الصالحة، وهى تنطبق على أغلب نظم الحكم فى العالم الثالث، مما يشير الى خلاصة مفادها ان هذه الأنظمة السياسية غير صالحة.
- لكن هناك من يجادل بأنه لا يمكن تعميم أسس الحكم الصالح بسبب اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية فى العالم الثالث عن تلك الظروف السائدة فى دول أوروبا الغربية، فضلاً عن أن التعميم يعنى عدم احترام الخصوصيات الثقافية للشعوب والمجتمعات .
- هذا الاتجاه يؤكد بأنه لا يمكن اعتماد معايير ثابتة للحكم الصالح وتعميمها، بل يمكن أن يحدد كل مجتمع أسس الحكم الصالح له، استناداً إلى أطره الاجتماعية والثقافية وتجربته التاريخية. لكن يعتقد الباحث أن الأسس المشار إليها هى أسس واسعة وفضفاضة مثل : الشفافية، المحاسبية، الإنصاف ، وهذه أسس يمكن اعتمادها فى أى مجتمع، و يبقى من بعد ذلك إيجاد الآليات المناسبة لتفعيلها، وهنا تأتى الخصوصية الثقافية والتجربة التاريخية، ويمكن لكل مجتمع ان يوجد آلياته، اما المبادئ العامة فليس فيها تجاوز للخصوصيات والتجارب الخاصة بالشعوب، لأن هذه قيم إنسانية عامة وهى ليست خاصة بالغرب أو الشرق وإنما أسهم فى صياغتها كل البشر من خلال تجاربهم الطويلة حتى غدت من المسلّمات .

نحو نظام سياسى مؤسسى :

بالإضافة الى ما سبقت الإشارة اليه من المؤسسية فى إطار الجهاز السياسى (مؤسسة الحكم) والتي تتمثل فى إيجاد المؤسسات السياسية المنتخبة، والفصل بين السلطات، والمشاركة الفاعلة للمواطنين فى تصريف أمورهم، والشفافية، والمحاسبية، واحترام حقوق الإنسان، والمساواة

أمام القانون، واحترام الدستور، والبعد عن شخصنة المنصب السياسى، هنالك مجالات أخرى فى البيئة السياسية تتكامل مع الدولة من أجل خلق نظام سياسى مؤسسى. من هذه المجالات الأحزاب السياسية، والمجتمع المدنى، والجهاز الإدارى، والقطاع الخاص.

أولاً: الأحزاب السياسية :

تبرز أهمية المؤسسية فى الأحزاب السياسية من حقيقة أن الأحزاب هى المؤسسات الرئيسية التى تسعى للوصول إلى كراسي الحكم، ويعتبر ذلك أهم أهدافها على الإطلاق ، وبالتالي فإن وجود أو غياب المؤسسية فى الأحزاب السياسية ينعكس مباشرة - عند وصولها للسلطة- على النظام السياسى بأكمله.

ولكى تسود المؤسسية داخل الأحزاب السياسية لابد من الآتى (٩) :

- ١- أن لا يكون فى الحزب سيادة على أعضائه من قبل زعيم أو عائلة أو صاحب صفة دينية أو قبلية لها حق أو عرف ثابت يكرس موقعها فى القيادة .
- ٢- أن تكون العضوية- بضوابطها الديمقراطية- هى وحدها مناط الواجبات ومصادر الحقوق.
- ٣- أن تكون العضوية - مبدئياً- مفتوحة أمام الجميع دون اقضاء على أساس دينى أو عرقى أو مذهبى .

٤- أن يحتكم أعضاء الحزب فى علاقاتهم الداخلية الى شرعية دستورية يتوافقون عليها. أن هذا يعنى وجود آليات للخلافة السياسية متفق عليها بما يمكن من التناوب على مواقع القيادة فى الحزب، مع اعتماد المبادئ الديمقراطية فى تحديد الحقوق والواجبات، فضلاً عن انفتاح الحزب ووجود شرعية دستورية يتوافق عليها الأعضاء .

ثانياً: المجتمع المدنى :

إن وجود منظمات مجتمع مدنى قوية وفاعلة هو المدخل لوجود نظام حكم صالح وديمقراطى، لأن منظمات المجتمع المدنى هى تلك الجمعيات والهيئات التى تملأ الفضاء الموجود بين السلطة والمجتمع، وهى بالتالى الجزء المنظم من المجتمع .

تلعب منظمات المجتمع المدنى دوراً كبيراً فى معالجة قضايا المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعليها يعول فى النهوض بالمجتمعات من ناحية، وفى توجيه سلوك الحكومات من ناحية أخرى لوسائل متعددة ومتنوعة.

وقد بلغت أهمية المجتمع المدنى مبلغاً- بعد نهاية الحرب الباردة- جعلت البعض يعدة بديلاً لمؤسسية الدولة فى المستقبل. وبالتالي فإن وضع مؤسسات المجتمع المدنى فى أى مجتمع يحدد مستقبل ذلك المجتمع.

لكن هذه التنظيمات المجتمعة تعثرها العديد من عوامل الضعف الناجمة عن غياب المؤسسة فى داخلها، وبالطبع إذا غابت هذه المؤسسة بين صفوفها، فإنها لن تستطيع تحقيقها خارج أطرها أى فى البيئة السياسية المحيطة بها. ولعل أكثر ما تعانيه هذه المنظمات هو الآتى :

١- ارتباط الكثير منها بأشخاص . يكون هؤلاء الأشخاص هم المؤسسون ويعتقدون بالتالى أن هذه المؤسسات هى ضمن (ممتلكاتهم) الذاتية، فيصرون على البقاء على قيادتها ورفض إفساح المجال لآخرين لإدارتها، ويقود ذلك إلى صراع بين الأعضاء الذى يقود إما الى تشرذم المؤسسة وتوقفها عن العمل، أو استمرارها فى حالة من الصراع والانقسام التى تؤدى الى إضعاف دورها وتراجعها يوماً بعد يوم.

٢- غياب الثقافة الديمقراطية فى داخلها. فعلى الرغم من الاتفاق على أن تنظيمات المجتمع المدنى تقوم على أساس الحوار والتسامح وتغليب المصلحة العامة، إلا أن الواقع يقول بأن بعض هذه التنظيمات غدت ساحة للصراعات الشخصية والمصلحية .

٣- مشاكل التمويل: حيث تفتقر اغلب تنظيمات المجتمع المدنى - خاصة فى الدول النامية - الى التمويل اللازم لتسيير أمورها وأنشطتها، فتلجأ الى جهات داخلية أو خارجية لجلب. لكن الجهات المولة هى - غالباً - لها مصالح تريد تحقيقها من وراء تمويلها لهذه المنظمات، وهو ما يجعل هذه المنظمات - فى حال استجابتها لضغوط الجهات الممولة - فاقدة للاستقلالية وتغدو أداة طيعة فى يد هذه الجهات .

ولا شك أن استجابة المجتمع المدنى لضغوط الممولين يقدر فى مؤسسيته ويشكك فى مواقفه، لأن المؤسسة تقتضى الاستقلالية التامة فى اختيار البدائل وتحديد البدائل وتحديد السياسات وتنفيذ هذه السياسات بما تنفيذه هذه السياسات بما يخدم مصلحة المؤسسة وأهدافها وليست مصلحة الجهات المانحة.

إن وجود المؤسسة فى تنظيمات المجتمع المدنى تقتضى الآتى:-

١. استقلالها التام عن النظام السياسى والأحزاب السياسية.

٢. إيجاد مصادر تمويل كافية لتمويل أنشطتها بما يمكنها من الاستقلالية فى صنع السياسات وتنفيذها.

٣. انتخاب القيادة بصورة دورية.

٤. الاحتكام الى أسس دستورية واضحة تحدد الحقوق والواجبات بصورة قاطعة.

٥. الابتعاد عن القبلية والجهوية والطائفية فى تأسيس هذه المنظمات ابتداءً وفى ممارستها لاحقاً.

٦. إيجاد معايير واضحة فى الحكم على الأشياء والمواقف، والابتعاد عن الذاتية.

ثالثاً: الجهاز الإداري؛

الجهاز الإداري هو ذراع السلطة فى المجتمع، وهو الذى يشرف على تنفيذ سياسة الحكومة فى المجالات المختلفة. ولابد للجهاز الإداري أن يقوم على أسس سليمة وموضوعية، وأن يوجد المعايير اللازمة حتى ينسجم أداءه فى الحالات المتشابهة. ويمكن أن يكون الجهاز الإداري سبباً فى كفاءة الأداء الحكومى عامة أو سبباً فى ضعف هذا الأداء فى حال ضعف هذا الجهاز، وتعد المؤسسة فى هذا الجهاز الحساس مدخلاً لمؤسسية النظام السياسى برمته.

إن المؤسسة فى الجهاز الإداري تقتضى الاتى: (١٠)

١. إصلاح الخدمة المدنية من خلال إصلاح نسق الكسب وشفافية هيكله وتقليل الفوارق فى السلم الأجرى وإزالة التفاوتات فى قطاعات الخدمة المدنية المختلفة.
 ٢. الاهتمام بالحكم المحلى بما يضمن مشاركة اكبر عدد من المواطنين .
 ٣. وضع هياكل إدارية واضحة تحدد الصلاحيات والواجبات بصورة قاطعة.
- خلاصة:

يشير مفهوم المؤسسة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على عملية صنع القرار. واضطلاع المؤسسات السياسية باتخاذ القرارات السياسية اللازمة لتسيير شؤون الدولة مع الابتعاد عن شخصنة السلطة.

وتعتبر المؤسسة شديدة الارتباط بالحكم الصالح الذى يشترط فيه بالإضافة إلى المؤسسة الشفافية وحكم القانون والمحاسبية واحترام حقوق الإنسان والإنصاف.

أما الحكم غير الصالح فهو الحكم الذى لا يفصل بين المصالح العامة والذى يفتقر الى آليات التنمية، ويسود فيه الفساد وتعدم فيه الشفافية وتهتز فيه شرعية الأنظمة الحاكمة.

ولكى يسود الحكم الصالح لابد من توافر المؤسسة فى الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدنى والجهاز الإداري باعتبارها مكونات البيئة السياسية التى لا يمكن الفصل بينها فى إطار تقييم المؤسسة فى هذه البيئة السياسية.

المراجع :

١. حمدى عبدالرحمن حسن، ريتشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدى عبدالرحمن ومحمد عبد الحميد، المركز العلمى للدراسات السياسية، عمان، ٢٠٠١م، ص ٢٣٦.
٢. المرجع السابق، ص ٢٣٧.

٣. Gabriel. Almond and Powell. Comparative Politics; A developmental

- approach. little Brown Company.(INC.) Boston ، ١٩٦٦، pp ١٦-٤٠ .
٤. نادر فرجاني، الحكم الصالح: نهضة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٥٦، يونيو ٢٠٠٠م، ص ٤.
٥. حسن كريم ، مفهوم الحكم الصالح ، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٩، نوفمبر ٢٠٠٤م، ص ٤١.
٦. منير الحمش، تصحيح مسار التنمية في عالم متغير، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق ٢٠٠٤م، ص ٢٤-٢٥.
٧. حسن كريم، مرجع سابق، ص ٤٧-٤٨.
٨. المرجع السابق، ص ٤٥.
٩. على خليفة الكواري، مفهوم الحزب الديمقراطي: ملاحظات أولية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٦، أكتوبر ٢٠٠٣م، ص ٤٩-٥٠.
١٠. نادر فرجاني، مرجع سابق، ص ٢٠.

المؤلف في سطور



الاسم: د. بهاء الدين مكاوى محمد قيلي.

المؤهلات العلمية:

- ١- بكالوريوس العلوم السياسية بمرتبة الشرف - جامعة الخرطوم، ١٩٩٢م.
- ٢- ماجستير العلوم السياسية - جامعة الخرطوم، ١٩٩٥م.
- ٣- دكتوراة العلوم السياسية - جامعة النيلين، ٢٠٠٢م.
- الخبرات العملية:
- ١ / استاذ العلوم السياسية ١٩٩٥م وحتى الان .
- ٢ / استاذ مشارك ورئيس قسم العلوم السياسية، جامعة العلوم التطبيقية، مملكة البحرين (نوفمبر ٢٠١١ وحتى الان) .
- ٣ / عميد كلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية - جامعة النيلين - السودان (نوفمبر ٢٠٠٩م وحتى نوفمبر ٢٠١١).
- ٤ / رئيس مجلس كلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية- جامعة النيلين (٢٠٠٩ وحتى نوفمبر ٢٠١١).
- ٥ / رئيس مجلس الدراسات العليا بكلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٩ وحتى نوفمبر ٢٠١١) .
- ٦ / رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة النيلين ١٩٩٨م - ٢٠٠٥م.
- ٧ / عضو للجنة الاقتصادية والاجتماعية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمى بالسودان (٢٠٠٩-٢٠١١).
- ٨ / مدير الدراسات والبحوث بالمركز العالمي للدراسات الإفريقية (٢٠٠٧م - ٢٠٠٨).
- ٩ / مدير الدراسات والبحوث بمركز التنوير المعرفي (٢٠٠٨-٢٠٠٩م).
- ١٠ / مدير الدراسات والبحوث ومستشار اكاديمي لمركز دراسات المجتمع بالخرطوم (٢٠٠٩ - ٢٠١١) .
- ١١ / رئيس دائرة الدراسات السودانية بركائز المعرفة للدراسات والبحوث ٢٠٠٩ - ٢٠١١.
- ١٢ / عضوية هيئة المستشارين التابعة لمجلس الوزراء السوداني .
- ١٣ / عضو لجنة إعداد الإستراتيجية ربع القرنية التابعة

للمجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي.

١٤ / عضو لجنة الحكم والإدارة الخاص بإعداد الإستراتيجية الخمسية ٢٠١١ - ٢٠١٥م

المؤلفات:

- ١ - صنع واتخاذ القرار السياسي ، معهد البحرين للتنمية السياسية، المنامة ، ٢٠١٧م .
- ٢ - مدخل العلوم السياسية، جامعة العلوم التطبيقية - مملكة البحرين ، ٢٠١٥م .
- ٣ - الصراعات الإثنية فى افريقيا، المركز العالمى للدراسات الأفريقية ٢٠٠٧م.
- ٤ - تسوية النزاعات فى السودان، مركز الراصد للدراسات والبحوث ٢٠٠٦م.
- ٥ - أسس الاجتماع السياسي بين الإسلام والغرب، مركز التنوير المعرفى ٢٠٠٥م .
- ٦ - مشكلة جنوب السودان ، الاسباب ، والاثار ، والنتائج ، الخرطوم ، ٢٠١١.
- ٧ - منعرج اللوى : السودان وسؤال الوجود (تحت الطبع) .

تحرير كتب :-

- ١- تحرير كتاب الشرق الأوسط الكبير (الأوراق العلمية المقدمة في مؤتمر الشرق الأوسط التي نظمها مركز الشرق الأوسط وإفريقيا بالخرطوم عام (٢٠٠٤)
- ٢- تحرير كتاب المجتمع المدني في السودان : الأدوار والتحديات (كتاب صادر عن مركز التنوير المعرفي - ٢٠١٠م) .
- ٣- تحرير كتاب الحركات الإسلامية (صادر عن مركز التنوير المعرفي- ٢٠١٠م) .
- البحوث والمقالات الصحفية :
- نشر أكثر من ثلاثين بحثاً علمياً في مجلات علمية محكمة ، كما نشر العديد من المقالات الصحفية وحول مختلف القضايا السياسية .

بريد الكتروني : baha433@gmail.com
الموقع الالكتروني : bahamakkawi.com

رقم الايداع : ١٤٠ / ٢٠١٨